

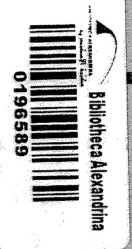


إسرائيل

والسوق الاوربية المشتركة

بقلم: يحيى المصرى
دبلوم فى اقتصاديات البلاد العربية





اهداءات ١٩٩٨

أ د./ عبد العزيز برهام

رئيس قسم اللغة العربية الأسبق-الإسكندرية

كتب قومية

إسرائيل

والسوق الاوربية المشتركة

بقلم: يحيى المصرى
دبلوم فى اقتصاديات البلاد العربية

قائمة المراجع

١ ـ أزيلوا اسرائيل ـ هذا هو الحل .

للكاتبة الأمريكية ايلين بيتى .

٢ ـ السوق الأوربية المشتركة وأثرها على الاقتصاد الأفريقى الآسيوى تقرير مقدم الى المجلس الاقتصادى العربى .

٣ ـ أصول العلاقات السياسية الدولية .

الدكتور أحمد سويلم العمرى ..

٤ ـ مجموعة محاضرات العام الدراسى الخامس ـ معهد الدراسات المصرفية (المحاضرات الخاصة بالسوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة) .

٥ ـ مجلة التطور الاقتصادى فى الشرق الأوسط ـ هيئة الأمم المتحدة .

٦ ـ مجموعة نشرات الادارة العامة للبحوث الاقتصادية .

٧ ـ احصائيات مصلحة الجمارك الخاصة بصادرات وواردات الجمهورية العربية مع دول السوق الأوربية المشتركة .

٨ ـ اقتصاديات ناقلات البترول

الاستاذ عبد الله الطريقى

٩ ــ اسرائيل حقائق وأرقام ــ جامعة الدول العربية •

١٠ ــ هذه هى الصهيونية ــ سلسلة اخترنا لك رقم ١

١١ ــ الصلح مع اسرائيل ــ عميد الامام •

١٢ ــ فلسطين فى المعركة ــ فؤاد نصحى •

مقـــدمة

فى الشهر الماضى قامت اسرائيل بنشاط كبير فى محاولة الانضمام للسوق الأوربية المشتركة ، ولقد تمثل هذا النشاط في زيارة وفد برلمان دول السوق لاسرائيل ثم زيارة ليفى أشكول وزير ماليـــة اسرائيل لعواصم دول السوق الأوربية المشـــتركة ، ومقابلاته مع المسئولين والمختصين بالشئون الاقتصادية فى هذه الدول .

كما صاحب هذا النشاط عدة اجراءات اقتصادية داخل اسرائيل تهدف الى تقريب مستوى أسعار السلع الاسرائيلية بمثيلتها فى دول السوق المشتركة كتخفيض سعر الجملة وتخفيض أجور العمال وغير ذلك من الاجراءات التى تمت فى ذلك الشهر وكان بعضها تنفيــذا لتوجيهات وفد البرلمان المذكور .

ولقد رأيت أن أعرض هذه المساعى وما انطوت عليه وماتهدف اليه فى بحث مستقل يتضمن أربعة فصول :

الفصل الأول : عرضت فيه للسوق الأوربية المشتركة، فتناولت أولا مظاهر انهيار الاقتصاد الأوربى فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية وكيف أدى هذا الانهيار الى تفكير ساسة أوربا فى مواجهته بتكتل اقتصادى وسياسى كما تناولت الظروف التى صاحبت انشاء السوق المشتركة والمراحل التى مرت بها حتى وقعت الاتفاقية

عام ١٩٥٧ ــ وأخيرا تناولت فى هذا الفصل بعض النصوص الهـامة للاتفاقية وأهدافها •

وفى الفصل الثانى : استعرضت النشاط الاسرائيلى الأخير فى محاولة الانضمام للسوق الأوربية المشتركة ورحلة أشكول ومقابلاته ونتائج هذه المقابلات ، ثم بينت الأسباب الحقيقية التى دفعت اسرائيل لهذا النشاط العاجل ، واستعرضت كذلك النشاط المضاد الذى قامت به الجمهورية العربية والدول العربية الأخرى لاحباط هذه المحاولة وأخيرا ناقشت الخطوات التى اتخذت فى هذا الشأن مبينا مدى قوتها أو ضعفها من حيث تفهمنا لحقيقة السياسة الاسرائيلية وأهدافها.

وفى الفصل الثالث : عرضت المحاولات الاسرائيلية التى سبقت المحاولة الأخيرة والتى هدفت اسرائيل من ورائها الى تثبيت كيانهـا المتداعى •

وقد تناولت هذه المحاولات منذ أن حصلت اسرائيل على «وعد بلفور » عام ١٩١٧ واستمرت تحقق نجاحا فى محاولاتهـا أو فى أغلبها حتى كان اعتداء سيناء عام ١٩٥٦ الذى أصـــاب اسرائيـــل بخسائر فادحة بالرغم من مساعدة كل من انجلترا وفرنسا لها فى هذا العدوان •

ومنذ ذلك الوقت بدأت اسرائيل تشعر أن ميزان القوى لم يعد فى مصلحتها كما كان من قبل •

أما فى الفصل الرابع والأخير : فقد استعرضت بعض الوسائل العملية التى يجب أن نرد بها على دول السوق الأوربية المشــتركة اذا قبلت اسرائيل فى عضوية السوق الأوربية المشتركة •

وأرجو أن أكون قد وفقت •

يحيى المصرى
دبلوم فى اقتصاديات البلاد العربية
٢٤ / ٤ / ١٩٦٢

الفصل الأول

أزمات الاقتصاد الأوربي

واجهت أوربا خلال القرن العشرين أزمتين اقتصاديتين كان لهما أثر كبير فى تدهور الاقتصاد الأوربى وانهياره ، كما كان لهما أثر كبير فى تخطيط السياسة الاقتصادية الأوربية بشكل يهدف الى العمل على تنظيم الاقتصاد الأوروبى فى مجموعه ويكون وسيلة الى تحقيق الوحدة السياسية الأوربية الشاملة ، وهاتان الأزمتان نتجتا من أزمة عام ١٩٢٩ ثم من الحرب العالمية الثانية .

أ ـ أزمة عام ١٩٢٩ (الكساد العالمى) :

انتابت العالم عام ١٩٢٩ أزمة اقتصادية شاملة هددت الثروات وفى مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة وقد امتدت هذه الأزمة فشملت أغلب بلدان العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة وأوربا حيث هبطت أسعار البورصة بلندن وامستردام وغيرهما وتكدست المصنوعات دون اقبال عليها ، وانكمشت التجارة الخارجية وزاد عدد المتعطلين زيادة كبيرة فوصل فى أوربا وحدها الى ما يقرب من ١٨ مليون عامل متعطل . كما وصل فى أمريكا الى ١٢ مليون عامل .

وقد عمدت الولايات المتحدة دفاعا عن صرحها الاقتصادى ـ

لكيلا يتداعى ـ الى حماية أسـواقها والى تخفيض تعاملها مع أوربا ومطالبتها لها بوفاء ما عليها من ديون الحرب الأولى ، وتعذر على أوربا الوفاء بتصدير ذهبها الذى أصبح نادرا حيث انتقل قسط كبير منه بفعل الحرب العالمية الأولى الى العالم الجديد ، وعلى ذلك فقد اشتد الخلاف بين الولايات المتحدة وأوربا وأصرت الولايات المتحدة على استمرار انقاص معاملاتها معها مما أدى الى زيادة تلبد الجو الاقتصادى والسياسى فى أوربا •

وفى أواخر سبتمبر عام ١٩٣١ تعذر على بريطانيا أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترلينى على أساس قيمته قبل الحرب العالمية الأولى حتى تظل مسيطرة على الاسواق المالية الدولية ويظل الاسترلينى محتفظا بقوته كعملةدولية • غير أن هذه السياسة أدت الى انهيار تجارتها فاضطرت الى الخروج عن قاعدة الذهب فى العام نفسه وهبطت قيمة الجنيه الاسترلينى هبوطا كبيرامما أدى الى انهيار قيمة العملات الأخرى التى كانت مرتبطة بالاسترلينى •

وقد أدى خروج انجلترا عن قاعدة الذهب الى ارتباك النظام النقدى الدولى فالدول التى كانت مرتبطة بانجلترا خرجت هى الأخرى عن قاعدة الذهب وارتبطت بالاسترلينى وتكونت بذلك كتلة الاسترلينى ، وبعض الدول التى اضطرت الىحماية نقدها وأرصدتها من العملة الأجنبية قامت بفرض نظامالرقابة على النقدكألمانياوايطاليا، أما الدول الأخرى فلم تقبل الخروج عن قاعدة الذهب وظلتتقاوم

هاتين المجموعتين وأصرت على التمسك بقاعدة الذهب حتى انهارت تماما بعد ذلك بعدة سنوات واضطرت الى فرض الرقابة على النقد وتخفيض عملتها بالوسائل المختلفة لكى تشجع على جمع العملات الأجنبية التى تحتاج اليها فى شراء اللوازم والضروريات كفرنسا .

ولقد اختلفت الآراء فى أسباب هذه الأزمة الاقتصاديةالكبرى: فذكر بعض علماء الاقتصاد أن سببها هو شركات الاحتكار والامتياز والمؤسسات الرأسمالية الضخمة التى تمتلك رءوس أموال تصل الى مئات الملايين من الجنيهات نظرا لما لها من نفوذ مالى واقتصادى قوى بل ونفوذ سياسى أيضا ، على حين لم يكن هناك أى اشراف على هذه الشركات الاحتكارية الكبرى ولم تكن تعنى أصلا الا بجمع الأرباح الطائلة (ومما يذكر أن أحد بنود اتفاقية السوق الأوربية المشتركة تمنع قيام الشركات الاحتكارية) .

كما ذهب فريق آخر الى أن سبب هذه الأزمة هو الحرب العالمية الأولى التى أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت المتحاربين ديونا ثقيلة تنوء بها الرأسمالية الصناعية علىالرغم من ضخامتها ووفرة احتياطيها .

والحقيقة أن الحرب العالمية الأولى أحد أسباب الأزمة كما أن السياسة التى لجأ اليها المضطلعون بتصفيتها ضاعفت من حدتهاوعوقت انقشاع سحبها ، فعوامل الأزمة كانت وليدة معاهدات « فرساي » و « سان جرمان » و « تريانون » و « سيفر » وغيرها من معاهدات

فرض السلام ، تلك المعاهدات التى قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق الى حل أغلب المشكلات الأوربية الخطيرة ونصت على فرض تعويضات خيالية يلتزمها المغلوب • مما تعذر عليه وفاؤه كما أدت الى انهياره اقتصاديا •

والأثر الواضح لهذه الأزمة الاقتصادية الكبرى هو تفكير الدول فى ايجاد نوع من التعاون الاقتصادى الجماعى لمواجهة النتائج التى تركتها هذه الأزمة ، ومن هنا كانت بداية تفكير الدول الأوربيه فى انشاء المنظمات الاقتصادية للمحافظة على مستواها الاقتصادى ولضمان استمرار سيطرتها الاقتصادية على الدول المختلفة •

غير أن السنوات التى أعقبت هذه الأزمة كانت حافلة بمشكلات سياسية أخرى أدت الى قيام الحرب العالمية الثانية واتجاه الدول الى تركيز مجهوداتها الاقتصادية فى الاستعدادات الحربية والمعدات الثقيلة •

ب ـ الأزمه الاقتصادية الناجمة من الحرب العالمية :

تحملت أوربا الغربية خسائر مادية كبيرة نتيجة الحرب العالمية الثانية والتكاليف الباهظة التى أنفقتها خلال هذه الحرب .. فلقد تحملت مايقرب من ٨٤ مليار دولار بالاضافة الى الخسائر الأخرى الناتجه من عدم استثمارها أموالها فى الخارج طوال فترة الحرب والتى تقدر بنحو ٢١ مليار دولار وعلى ذلك يكون مجموع الخسائر المادية التى

تحملتها أوربا الغربية نتيجة الحرب الثانيـــة **١٠٥** مليـارات دولار بالاضافة الى ستة ملايين نفس ذهبوا ضحايا هذه الحرب •

ولقد كانت دول غربى أوربا مشـــغولة تماما فى الحرب وفى الانتاج الحربى دون أن تركز أى مجهود للانتاج العالمى والتجارة الدولية • الأمر الذى دفع كثيرا من بلدان العالم التى كانت تتعامل معها الى تنمية مواردها والبحث عن بلدان أخرى غير أوربية لتتبادل منتجاتها معها ولتنشىء معها علاقات اقتصادية تقلل من اعتمادها عـلى الدول الأوربية فى الحصول على السلع اللازمة لها •

كما أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظلت أوربا تنتج المعـــدات الحربية لتعوض مافقدته أثناء الحرب من ناحيـــة ولمواجهـــة الخطر الشيوعى الذى بدا واضحا بعد انتهاء الحرب الثانية من ناحية أخرى، وبذلك ظلت نفقات اعادة التسلح تمثل نسبة ليست ضئيلة من مجموع ميزانيات غربى أوربا •

وعلى سبيل المثال أذكر أنه فى عام **١٩٥٥** زادت نفقات التسلح عما كانت عليه عام **١٩٤٩** فى البلاد الآتية : ـ

البلد	عـام **١٩٤٩**	عـام **١٩٥٥**
فرنسا	**٧** مليارات فرنك فرنسى	**٢٠** مليار فرنك فرنسى
ايطاليا	**٣٠٠** مليارليرة ايطاليـة	**٥٠٠** مليار ليرة ايطالية
انجلترا	**٧٠٠** مليون جنيه استرلينى	**١٧٠٠** مليون جنيه استرلينى
هولنـدا	**٦٨٠** مليون فلورين هولندى	**١٤٠٠** مليون فلورين هولندى

كما أن هناك عوامل أخرى تضافرت على اصابة الاقتصاد الأوربى بعد الحرب العالمية الثانية منها تحول بعض الدول التى استقلت حديثا والتى خرجت عن المناطق النقدية الأوربية عن أوربا الى غيرها من البلدان ــ كلما كان ذلك ممكنا لها ــ وبذلك فقدت أوربا بعض عملائها الذين كانت تبيع لهم منتجاتها وتشترى منهم المواد الخام •

ومن هذه العوامل أيضا انخفاض الامكانيات الانتاجية لدول أوربا نتيجة لزيادة نفقات التسلح والدفاع ــ كما ذكرت ــ على حين كانت معظم هذه النفقات توجه الى الانتاج السلمى قبل الحرب • كما أن انخفاض الانتاج الأوربى أدى بدوره الى انخفاض امكانيات التصدير ومن ثم الى اصابه فئة كبيرة من الأوربيين هى فئة المصدرين والمشتغلين بانتاج سلع التصدير •

ومن هذه العوامل أيضا ثبات عدد سكان دول غرب أوربا وضيق سوقها وقدم وسائل الفن الصناعى المستعمل فى الانتاج فالنقصان فى عدد السكان يحمل بين طياته روح خذلان وتدهور الشعوب • ولقد توقف عدد سكان أوربا عن الازدياد بالنسبة لباقى بلاد العالم بسبب تحديد النسل • وضعف الأسرة وانحطاط المستوى الأخلاقى وغير ذلك من الأسباب التى أدت الى انخفاض نسبة سكان أوربا بالنسبة لسكان باقى بلاد العالم • فقد كان سكان أوربا يمثلون ٢٦ ٪ من سكان العالم عام ١٩١١ ، ثم انخفضت هذه النسبة الى ١٨ ٪ عام ١٩٤٠ وفى فرنسا بوجه خاص انخفض عدد السكان بشكل كبير فقد كانوا

يمثلون ١٣ ٪ من سكان أوربا فى عام ١٨٥٠ فانخفضـــوا الى ٩ ٪ عام ١٩١١ ثم الى ٦ ٪ عام ١٩٤٧ .

ويلاحظ أن ضيق الأسواق الأوربية سبب تدهور عدة مشروعات صناعية فى أوربا وعدم تجـــديد آلاتها نظرا لانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية وساعد هذا على تفاقم أزمة الاقتصاد الأوربى التى سادت أوربا بعد الحرب مباشرة كما أن السياسة الاقتصادية فى كل من هذه الدول ساعدت على زيادة حدة الأزمة نظرا لما كانت تفرضه من رسوم جمركية وقيود أخرى كما أن أغلب ساسة هذه البلاد لم يتجهوا الى وضع سياسة اقتصادية موحدة قائمة على عدم الاصرار على الحدود السياسية لكل من هذه البلاد ، فقد كانت تحكم تفكير هؤلاء الساسة العواطف المتضاربة والذكريات المرة من جراء الأحـــداث التى سببتها الحرب .

هذه الأزمات التى انتابت الدول الاوربية نتج عنها اشكال ومنظمات وهيئات جديدة فقد ساعدت على تكوين منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى واتحاد غربى أوربا ومنظمة الفحم والصلب ثم نشأت منظمة أقوى من كل هذه المنظمات وهى السوق الأوربية المشتركة .

فلقد حاول عدد من الساسة الأوربيين وضع أساس لبنـــاء أوربا الجديدة (كما أطلقوا عليها حينئذ) أولا : بمعاهدة باريس عام ١٩٥١ التى أنشأت اتحاد الصلب والفحم ، ثم بمعـــاهدة روما عام ١٩٥٧ التى أعطت السوق الأوربية المشتركة الشكل القانونى

وكان الهدف من كلتا المعاهـدتين هو توحيـد غربى أوربا من الناحيتين الاقتصادية والسياسية •

ظروف انشاء السوق الاوربية المشتركه

ترجع فـكرة السـوق الأوربية المشتركة الى الاقتصادى الفرنسى « جان مونت » • كما ساهم فى انشائها عدد من كبـار السياسيين الاوربيين مثل دكتور أديناور مستشار المانيا الغربيـة و « روبرت شومان » أحد كبار السياسيين فى فرنسا و « بول هنرى سباك » وزير خارجية بلجيكا الآن •

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية كلف « جـان مونت » اعادة حركة التصنيع والحياة الاقتصادية العادية فى فرنسا التى كانت قد دمرت فى أثناء الحرب العالمية الثـانية التى اسـتمرت خمس سنوات ومن جراء الاحتلال الالمانى ، ونجح مونت فىأداء هذه المهمة بدرجة لابأس بها •

وبالرغم من أن هـذه المهمة قد القت عليه أعبـاء كثـيرة كان يفكر بالاضافة الى ذلك فى أن يبنى أوربا الجـديدة ، فان خبرته الطويلة فى النواحى الاقتصـادية والسياسـية الأوربية قد أقنعته أنه اذا أريد لاوربا أن تستعيد عظمتها فان ذلك لايكون الا بتوحيدها سياسيا واقتصاديا •

غير أن محاولة التوحيد السياسى ــ وخاصة فى الفترةالتى أعقبت الحرب مباشرة ــ قد بدت بعيـدة عن الواقع حيث كانت

العواطف المتضاربة والذكريات المرة تحكم تفكير القادة فى أوربا 'ما الوحدة الاقتصادية الاوربية فقد بدت لاعملا مرغوبا فيه وانما هو شىء لابد منه ، فلم يكن أمام أوربا وسيلة أخرى غيرها يمكن أن تنافس بها العملاقين الاقتصاديين اللذين كانا قد ظهرا بشكل واضح فى ذلك الوقت وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .

وعلى ذلك وضعت خطة لتوحيد أوربا على مراحل تبدأ بتكوين هيئة للاشراف على موارد الحديد والصلب فى أوربا . ثم على موارد أوروبا كلها ثم تنتهى بتكوين ولايات متحدة أوربية .

ومن أهداف هذه الخطة تكوين مجتمع اقتصادى جديد يقوم على ازالة جميع الحواجز والقيود المفروضة فى وجه التجارة ووضع خطة اقتصادية موحدة تهدف الى تنمية شاملة .

وبدأ « جان مونت » فى تركيز كل جهده لتحقيق هذا الهدف الاوربى بعد أن جمع حوله مجموعة من الذين يشاركونه فى هذا التفكير من فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا . وفى عام ١٩٥٠ طلب من بريطانيا أن تشارك فى ايجاد أولى هذه المنظمات الجديدة وهى منظمة الفحم والصلب الاوربية غير أن بريطانيا رفضت هذا الطلب ، ومع ذلك فقد قررت المجموعة أن تمضى فى طريقها . (ومما يذكر أن بريطانيا اليوم تبذل عدة مساع للانضمام

للسوق الاوربية المشتركة التى انبثقت عن منظمة الفحم والصلب الاوربية) .

وتم توقيع المعاهدة الخمسينية التى قررت انشاء هيئة عالية للاشراف على الفحم والصلب والمعروفة باسم « مشروع شومان » فى باريس عام ١٩٥١ . من الدول التى كونت فيما بعد السوق الاوربية المشتركة وهى فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج ، ولقد اعتبرت هذه المعاهدة حينئذ خطوة جريئة بناءة فى سبيل وحدة أوربا .

وكان معنى هذه المعاهدة أن الانتاج والتوزيع لكل حديد وفحم أوربا الغربية قد وضعا تحت تصرف سلطة عالية مستقلة ، ولعل الأهمية الحربية لهذه المواد الخام تتمثل فى أنه أصبح من غير الممكن لاية دولة أوربية بمفردها أن تشعل الحرب على دول أخرى ، ومع ذلك فان توريد هذه المواد الخام بأرخص الاسعار وبأحسن الشروط يؤدى الى تقدم اقتصاديات هذه الدول بسرعة وكفاية .

وكانت الخطوة التالية فى بناء صرح أوربا هى السوق الاوربية المشتركة التى كانت نتيجة لبعض المشكلات السياسية ففى عام ١٩٥٠ قررت أمريكا اعادة تسليح ألمانيا للدفاع عن أوربا وهذا القرار ـ وهو أحد القرارات الهامة فى سياسة أمريكا الخارجية ـ قوبل بمعارضة شديدة من جانب كل من فرنسا وبريطانيا وكذا من بعض البلاد الاوربية الاخرى .

وعندما تبين أن الامريكان لن يتراجعوا عن عزمهم فى اشراك ألمانيا فى خطط الدفاع لحلف شمال الاطلنطى ، فكرت فرنسا فى مشروع يعاد به تسليح ألمانيا ليس كدولة مستقلة تلحق بحلف الاطلنطى ولكن كعضو فيما كان سيسمى « منظمة الدفاع الاوربى » غير أن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت هذا المشروع الامر الذى اعتبر لطمة قاسية لخطط « جان مونت » فى توحيد أوربا . كما أوضح هذا الرفض أن الوحدة السياسية الاوربية ، التى كانت تعنى الوحدة فى الدفاع مازال الطريق أمامها طويلا ولذلك فان « جان مونت » قد شعر أنه يجب الاسراع فى تنفيذ الوحدة الاقتصادية والا فانها ستلقى مصير « منظمة الدفاع الاوربى » .

وفى يوليو من عام ١٩٥٥ تقابل مندوبو ست الدول المذكورة فى صقلية لمناقشة الاقتراحات الموضوعة فى سبيل التكامل الاقتصادى الاوربى . وفى هذا الاجتماع كلفت لجنة يرأسها « بول هنرى سباك » وضع تفاصيل المعاهدة الخاصة بالسوق الاوربية المشتركة وهى الخطوة الثانية فى طريق الوحدة الاوربية ــ الخطوة الاولى كانت منظمة الفحم والصلب الاوربية وقد سبق ذكرها .

ولقد تطلب الامر عقد اجتماعين آخرين لمندوبى هذه الدول الست للتشاور فى بعض التفاصيل : الاول عقد فى فينيسا عام ١٩٥٦ والآخر فى بروكسل فى العام نفسه .

وأخيرا اجتمع هؤلاء المندبون فى العاصمة الايطالية فى ٢٥ من مارس عام ١٩٥٧ ووقعــوا « معاهــدة روما » التى أعطت القوة الثانوية للسوق الاوربية المشتركة ومكملتها « المنظمــة الاوربية للطاقة النووية » •

ومما يلاحظ على السوق الاوربية المشتركة أنهــا تمثــل ١٨٠ مليون نسمة وهم سكان الدول الست المــذكورة • كمــا أنها تعتبر أكبر مساحة تجارية واحــدة فى العالم حتى بالنســبة للولايات المتحـــدة الامريكية والاتحـــاد الســـوفيتى وكذلك يلاحظ أن الانتاج الصناعى قد ارتفع فيها بنسبة ٧٪ عام ١٩٥٥ وبنسبة ١٢٪ عــام ١٩٦٠ وارتفع أيضـــا فى عام ١٩٦١ بمـــا يقرب من ١٩٪ وعلى ذلك فانه من المتوقع أن يصل الى مستويات الانتاج الامريكية عام ١٩٧٥ وفى خلال الفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ازداد الانتاج الصناعى الذى يغطى احتياجات المنطقــة بنسبة ٩٠٪ فى حين أنه ازداد فى الولايات المتحدة بنسبة ٣٩٪ كما ازداد فى بريطانيا بنسبة ٢٩٪ فقط •

والسوق الاوربية المشتركة تنتج من الصلب ومن السيارات ومن البضائع المصنوعة الاخرى كميات أكبر من تلك التى تنتج فى الاتحاد الســوفيتى ، ويتوقع أنه فى عــام ١٩٧٥ سيتضاعف الناتج الاجمالى الاهلى لدول السوق الاوربية المشتركة بالنسبة لما هو عليه فى عام ١٩٦٠ •

ولقد كان فى مقدمة العوامل التى ساعدت على نجاح هذه

السوق ازالة جميع الرسوم الجمركية والحواجز الاخرى الموضوعة فى طريق التجارة ، واقامة تعريفة جمركية خارجية مشتركة بين دول هذه السوق والعالم الخارجى .

وكانت النية متجهة الى ازالة جميع هذه الحواجز فى مدة أقصاها ١٥ أو ٢٠ سنة من توقيع المعاهدة عام ١٩٥٧ غير أن نجاح الخطوات العملية للخطة أدى الى الاعتقاد بأن هذه الحواجز ستنتهى تماما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

وأخيرا فانه يمكن أن نستخلص الاهداف الاساسيةللسوق الاوربية المشتركة من افتتاحية المعاهدة التى تنص على : —

« ان الدول الست الموقعة على هذه المعاهدة تنوى أن تقيم الاساس لاتحاد دائم بين الشعوب الاوربية بازالة المؤثرات الاقتصادية تدريجيا من حدودها السياسية والسوق الاوربية المشتركة والاتحاد الجمركى سوف يضمان كل السلع وسوف يوحدان السياسات العامة فى الزراعة والنقل والعملة والقطاعات الاقتصادية الاخرى »

وسوف تقام هيئات مختلفة للاشراف على النموالاقتصادى كل هذه المقاييس سيكون من أغراضها الرئيسية الاستقرار والتقدم فى كل نواحى الحياة الاوربية وتوفير العمل الملائم لشعوب الدول الاعضاء .

وعلى ذلك فقد قامت السوق الاوربية المشتركة لتحقيق

الأهداف الواردة بهذه المقدمة الموجزة ، والتى لم تكن مجرد حبر على ورق ، اذ قد وضعت موضع التنفيذ منذ أول يناير عام ١٩٥٨ بعد أن صدقت الدول الاعضاء على معاهدة روما ولم تأت نهاية ذلك العام حتى كانت هذه المنظمة قد أتمت تخطيط البرنامج البعيد المدى لأعظم انتعاش اقتصادى شاهدته أوربا .

وهذا البرنامج يدعو الى : —

١ — سياسة عامة لتشجيع النمو الاقتصادى .

٢ — اتحاد جمركى ينشأ لازالة كل الرسوم الجمركية وأنصبة الاستيراد والقيود الاخرى على التجارة بين الدول الست .

٣ — تعريفة خارجية مشتركة بين الدول الست والعالم الخارجى .

٤ — قواعد لتحريم تثبيت الأسعار أو ممارسة القيود على التجارة أو اقامة كارتلات أو احتكارات داخلية .

٥ — جعل ساعات العمل للفرد ٤٠ ساعة فى الاسبوع لكل دول السوق .

٦ — وضع تعريفة موحدة للأجور بالنسبة للنساء العاملات .

٧ ـ تحديد ثلاثة أسابيع كحد أدنى للاجازة السنوية التى يدفع عنها المرتب .

٨ ـ اعادة تمرين وتسكين العمال الذين يستقرون فى مكان مزدحم بتحرير التجارة .

٩ ـ سياسات مشتركة للأجور والتأمين الاجتماعى والمكافأة التى يعطاها العمال العاطلون .

١٠ ـ حرية تنقل رأس المال والعمل .

١١ ـ حرية تنقل الخدمات كخدمات البنوك والتأمين .

١٢ ـ نظام متكامل تماما للنقل بحرا وجوا وبرا وكذا للنقل النهرى .

١٣ ـ سياسة زراعية مشتركة .

أهم القواعد الواردة باتفاقية

السوق الاوربية المشتركة

١ ــ فترة الانتقال :

نصت المعاهدة على تحـــديد مهلة معينـــة تمكن الدول الأعضاء من الانتقال من النظام الحالى الى النظام الجديد ، وقـــد أطلق عليها « فترة الانتقال » وحددت مدتها مبدئيا باثنتى‌عشرة سنة وتنقسم فترة الانتقال ثلاث مراحل متساوية كل مرحلة ٤ سنوات •

وقد نص فى المعاهدة على أنه يمـكن الاتفاق بين الدول الاعضاء على مد المرحلة الاولى سنة أو سنتين اذا لم تسفر هـــذه المرحلة عن النتيجة المنشودة ، وكذلك مد المرحــلة الثالثة أو الأخيرة سنة أو ثلاث ســنوات • ويتضـــح من ذلك أن فترة الانتقال قد تزداد من ١٢ الى ١٥ أو ١٧ سنة •

٢ ــ المبادلات داخل نطاق السوق المشتركة •

تنص المعــاهدة على الغاء الحواجز الجمــركية كلية بين الدول الأعضــــاء فى نهـــاية فترة الانتقال وذلك بأن تخفض التعريفة الجمركية السارية على المبادلات بين الدول الاعضـــاء بنسبة ١٠٪ بعد سنة من نفاذ المعاهدة و ١٠٪ ثانية بعد ١٨

شهرا من التخفيض الاول و ١٠٪ ثالثة فى نهاية السنة الرابعة وهكذا فى كل مرحلة من المراحل الثلاث .

كما تنص المعـــاهدة أيضا على الغــــــاء قيود الحصص بين الدول الأعضاء كلية خلال فترة الانتقال ، وذلك بأن تجمع كل دولة من الدول الاعضاء الحصص التى تقدمهــا للـــدول الخمس الاخرى عنـــد بدء سريان الاتفــاقية ، وتزاد هـــذه الحصص المجمعة بنسبة ٢٠٪ سنويا .

٣ ـ المبادلات بين دول السوق المشتركة وباقى دول العالم :

تنص معـــاهدة السوق الأوربية المشـــتركة على توحيـــد التعاريف الجمركية التى تفرضها الدول الاعضاء الست بالنسبة لباقى دول العالم الاخـــرى وقد نص على أن توحـــد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تماما عند نهاية فترة الانتقال . ويكون تحديد هذه التعريفة الموحدة بحيث تعادل المتوسط الحســـابى للتعاريف الجمركية للدول الاعضاء عند بدء سريان الاتفاقيـــــة .

واتفق على أن يبدأ تطبيق التعريفة الموحدة على المبادلات مع الدول غير الأعضاء فى المعاهدة تدريجيا وذلك بنسبة ٣٠٪ خلال كل مرحلة من المراحل الثلاث .

ومن المتفق عليه أن تبـــدأ الدول الست الاعضاء فى رسم الســـياسة التجارية المشـــتركة على أســـاس موحد خلال فترة

الانتقال ، تمهيدا للانتقال للنظام الجديد بعد انتهاء هذه الفترة .

وتنص المعاهدة على أنه عند نهاية المرحلة الثانية يجب أن يتم تنسيق السياسة والمعونات التى تقدمها الدول الاعضاء للمصدرين الى البلاد الاخرى .

وقد أعطت المعاهدة كلا من الدول الاعضاء منفردة الحق فى اتخاذ التدابير الاحتياطية التى تراها لازمة لمواجهة ميزان المدفوعات اذا واجهت صعوبات خطيرة .

٤ ـ المسائل الزراعية :

بالنسبة للمنتجات الزراعية ، اتفق على أن تطبق أسس المبادلات التجارية بشروط خاصة أهمها تحديد حد أدنى لأسعار هذه المنتجات الزراعية ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنح الافضلية لمنتجات الدول الأعضاء .

فنظرا لما أبدته بعض الدول الاعضاء فى المعاهدة مثل فرنسا وهولندا من أن المعاهدة يجب ألا تكون نتيجتها لاضرار بمصالح المنتجين للمواد الزراعية فيها كما أصرت على وجوب العمل على حماية الانتاج المحلى فى كل من الدول الاعضاء ـ نظرا لذلك نص على تكوين هيئة أوربية زراعية لرسم سياسة زراعية مشتركة بين الدول الاعضاء ، وتتولى هذه الهيئة بحث المشكلات التى تترتب على تنفيذ المعاهدة بالنسبة للمنتجات الزراعية.

وبمجرد سريان المعاهدة تدعو اللجنة السالفة الذكر الدول الأعضاء الى الاجتماع للعمل على رسم سياسة زراعية تتمشى مع أسس المعاهدة ، على أن تتقدم خلال سنتين الى مجلس وزراء السوق المشترك بالمقترحات الخاصة بهذه السياسة المشتركة .

وخلال أربع السنوات الأولى من بدء سريان المعاهدة تقوم اللجنة المذكورة باعداد نظام لتحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية الأساسية فى كل من الدول الأعضاء على أن يوقف أو يخفض استيراد هذه المنتجات مؤقتا . أو يسمح باستيرادها بأسعار تزيد عن الحد الأدنى السابق الاشارة اليه .

ولكى تحقق المعاهدة ضمان تفضيل الشراء للمنتجات الزراعية من السوق المشترك بوساطة الدول الأعضاء اتفق على ابرام اتفاقات وعقود طويلة الأجل بكميات من المنتجات الزراعية تحدد فى كل حالة بأسعار مساوية للأسعار التى تدفعها الدول الاعضاء المستوردة الى منتجى هذه المنتجات فيها .

ه ـ مسائل اقتصادية عامة :

نصت المعاهدة على أنه يجب على الدول الأعضاء خلال المرحلة الأولى (أربع سنوات) عقد وتطبيق اتفاقات فيما بينها لتوحيد أجور الرجال والنساء ، وتوحيد أجور ساعات العمل العادية وساعات العمل الاضافية .

كما حرم على الدول الأعضاء منح المساعدات المباشرة ، أو غير المباشرة التى تؤدى الى خلق المنافسة غير الحرة ، الا اذا كانت تهدف الى انعاش مناطق معينة أو نواحى نشاط معينة ، كما يحرم على الدول الاعضاء الدخول فى اتفاقات أو اتحادات من شأنها تهديد المنافسة الحرة .

ونص على أن تلغى خلال فترة الانتقال جميع النظم والقوانين التى تؤدى الى التمييز فى الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء ، فيما يختص بالخدمات والاقامة للأشخاص الماديين والاعتباريين .

كما نص على تطبيق أسس المعاهدة على وسائل النقل سواء بالسكة الحديدية أو بالطرق البرية أو المائية .

ونص على أن تلغى جميع القيود المفروضة على حرية التنقل للعمال بين الدول الأعضاء فى مدة أقصاها نهاية فترة الانتقال .

كما اتفق على الغاء كل القيود المفروضة على حركة رءوس الأموال خلال فترة الانتقال . ولكنه نص على امكان منح أية دولة من الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ الاجراءات التى تكفل لها مواجهة أية صعوبات تتعرض لها بخصوص حركة رءوس الأموال .

كما تهدف المعاهدة الى ايجاد التناسق التدريجى لسياسة الدول الأعضاء لتطبيق أسسها على مسائل العملة .

٦ ــ البنك الأوربى للاستثمار :

نصت معاهدة السوق الأوربية المشتركة على مساهمة الدول الأعضاء فى العمل على نشر سياسة الاستثمار العامة فى السوق ، وخاصة المناطق المتخلفة اقتصاديا فى شمال افريقية وفى باقى مستعمرات الدول الأعضاء باعتبارها داخلة فى منطقة السوق المشتركة ، كذلك نص على تمويل الصناعات الحديثة التى يصعب تمويلها على أساس داخلى .

ولهذا نصت المعاهدة على انشاء « بنك أوربى للاستثمار » ليتولى عملية استثمار الحصص التى تساهم بها الدول الأعضاء فى انعاش المناطق المذكورة أو المساهمة فى نهضة المؤسسات بها على الطريقة الحديثة ، وتنفيذ المشروعات ذات المنفعة العامة .

وقد نص على أن يتكون رأس المال للبنك من مليار دولار يساهم به الأعضاء على النحو الآتى : ـــ

فرنسا	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
ألمانيا	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
إيطاليا	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	دولار
بلجيكا	٨٦,٥٠٠,٠٠٠	دولار
هولندا	٧١,٥٠٠,٠٠٠	دولار
لوكسمبرج	٢,٠٠٠,٠٠٠	دولار
المجموع	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	

ونص على أن يدفع ربع رأس المـال بالذهب ، والبـاقى بالعملات الوطنية .

٧ ـ صندوق الاستثمار العام للمستعمرات :

نص بروتوكول خاص للسـنوات الخمس الأولى على صندوق الاستثمار العام لأقاليم ماوراء البحار برأس مال قدره ٥٨١ مليون دولار لانجاز مشروعات الاستثمار فى المستعمرات فى مدة خمس سنوات كمرحلة أولى وتشترك الدول الأعضاء فى الصندوق المذكور بالحصص التالية : ـ

فرنسا	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار
لمانيا	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ »
بلجيكا	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ »
هولندا	٧٠,٠٠٠,٠٠٠ »
إيطاليا	٤٠,٠٠٠,٠٠٠ »
لوكسمبرج	١,٢٥٠,٠٠٠ »
المجموع	٥٨١,٢٥٠,٠٠٠ »

وقد اتفق على أن يصرف هذا المبلغ على مشروعات الاستثمار فى

مستعمرات الدول الأعضاء فى المدة المذكورة على النحو التالى :

٥١١,٠٠٠,٠٠٠	دولار فى المستعمرات الفرنسية		
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	»	»	البلجيكية
٣٥,٠٠٠,٠٠٠	»	»	الهولندية
٥,٠٠٠,٠٠٠	»	»	الايطالية
٥٨١,٠٠٠,٠٠٠	المجموع		

٨ ـ موقف مستعمرات الدول الأعضاء من المعاهدة :

نصت معاهدة السوق الأوربية المشتركة على تطبيق قواعد الغاء الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء والمستعمرات التابعة بصورة عامة فى المستقبل القريب •

ولقد وافقت الدول الأعضاء على أول اتفاق ومدته خمس سنوات بخصوص الاستثمارات فى المستعمرات الفرنسية والبلجيكية والايطالية والهولندية التى كانت تشمل بلاد افريقية الغربية الفرنسية متضمنة السنغال ، والسودان الفرنسى ، وغينيا وساحل العاج وداهومى والنيجر وافريقيا الفرنسية الاستوائية بما فيها من الكونجو الاوسط واويانجى ـ شارى وتشاد ، وجامبونى ، والأقاليم الفرنسية لسان بيير وميكيون ، وأرجين الكوموريس ومدغشقر وساحل الصومال الفرنسى ونيو كاليدونيا والجزر الفرنسية فى أوشنيا ، وتوجلاند ،

والـكاميرون (وهى تحت الوصاية) والـكونغو البلجيكى ، ورواندا ، وأوراندى ، والصومال الايطالى (وهو تحت الوصاية) وغينيا الهولندية الجديدة .

وفى تصريح ملحق بالمعاهدة أقرت الدول الأعضاء الست استعدادها لبحث المساهمة فى مشروعات الاستثمار فى مراكش وتونس .

٩ ـ الصندوق الاوربى للتدريب المهنى للعمال :

تقوم الدول الأعضاء مشتركة بتمويل هـذا الصندوق فى نطاق المعاهدة ، ويقوم الصـندوق بتغطية ٥٠٪ من المصروفات التى ستخصصها كل دولة من الدول الاعضـاء للتدريب المهنى للعمال ، وتعويضهم عمـا قد يصيبهم من خسارة نتيجـة لتغيير المؤسسات التى يعملون فيها .

١٠ ـ البروتوكول الخاص بفرنسا :

ألحق بالمعاهدة بروتوكول خاص يخول فرنسا ـ بخـلاف بقية الأعضاء ـ حق منح اعانات للتصدير وفرض ضرائب خاصـة على الواردات . ويبقى لها هذا الحق الى أن تتوازن مدفوعاتها وتصل احتياطياتها من العملات الأجنبية الى حد يعتبر مرضيا . وقد اتفق على منح فرنسا حق طلب التحكيم ليقرر : هل ميزانها قد توازن أولا ؟ وتقوم الهيئة المشـتركة السـاهرة على تنفيذ المعاهدة (وهى مجلس الوزراء) بدراسة نظام اعانات التصدير

والضرائب على الواردات فى فرنسا سنويا • وعلى فرنسا أن تقدم تقريرا سنويا عن اعانات التصدير والضرائب التى تفرضها على الواردات ، وكذلك ماتكون قد أدخلته من تعديل هذين النظامين •

١١ ـ هيئة السوق :

تشكل الهيئات المشرفة على تنفيذ المعاهدة بالصورة الآتية :

أولا : الجمعية العمومية ، وتتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الاعضاء بالنسب الآتية :

فرنسا	٣٦ ممثلا
ألمانيا الغربية	٣٦ »
إيطاليا	٣٦ »
بلجيكا	١٤ »
هولندا	١٤ »
لوكسمبرج	٦ ممثلين
المجموع	١٤٢

وعلى الجمعية أن تضع فيما بعد مشروعا لانتخابها بطريق الاقتراع العام المباشر •

وللجمعية الحق فى فرض رقابتها على أعمال اللجنة الأوربية

واللجان الاخرى ، وهى تجتمع مرة كل سنة لمناقشة تقرير هذه اللجان ومن حقها اقالتها بأغلبية ثلثى الأصوات .

واختصاص هـذه الجمعيـة اسـتشارى ولا يقتصر على السوق الأوربية المشتركة بل يمتد أيضـا الى الاتحاد الذرى (الاورانيوم) واتحاد الصلب والفحم (مشروع شـومان) ولهذا فقد عدلت اتفاقية اتحـــاد الصلب والفحم الموقعـــة من الدول الست .

ثانيا : مجلس الوزراء : وهو صـاحب السلطة الأصلية لاتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ معاهدة السوق المشتركة ويتكون من ممثل لكل دولة من الدول الاعضاء .

ويصـدر المجلس قراراته بحسب الحـالات المختلفة التى تعرض عليه فبعض الحالات يشترط فيها اجماع الأصـوات . وبعض الحـالات تقتضى الحصـول على الاغلبيـة المطلقة فحسب . وفى هذه الحالة يكون لكل من فرنسـا وألمانيا وايطاليا أربعـة أصوات ولكل من هولنـدا وبلجيـكا صـوتان ، وللكسـمبورج صوت واحد .

وفيما يتعلق بالاقتراحات المقدمة من اللجنـــة الأوربية الى مجلس الوزراء فان نسبة الأغلبية المطلوبة للموافقة على هـذه الاقتراحات هى ١٢ صوتا ، ولكن فى بعض الحالات يجب أن تمثل هذه الأصوات الاثنا عشر ، أصوات الدول الأربع .

ثالثا : اللجنة الاوربية : وتتكون من تسعة أعضاء ويقوم بتعيينهم مجلس الوزراء ، بناء على اقتراح أو ترشيح الحكومات ويشترط ألا يزيد المنتمون الى دولة واحدة على عضوين وتقوم هذه اللجنة بتنفيذ المعاهدة وتنفيذ توصيات مجلس الوزراء وتزاول سلطات محالة اليها من المجلس ، كما تقوم بعرض الاقتراحات الخاصة بتنفيذ أهداف الاتفاقية على مجلس الوزراء لاقرارها .

رابعا : محكمة العدل : وتتكون من سبعة أعضاء تعينهم الحكومات لمدة ست سنوات ، ومهمتها تفسير الاتفاقية وفض المنازعات بين الدول الاعضاء وتقرير أو تحديد مايعد انتهاكا للاتفاقية .

ويشمل اختصاص محكمة العدل بالاضافة الى السوق المشتركة الاتحاد الذرى (الاورانيوم) واتحاد الصلب والفحم

خامسا : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، ومهمتها استشارية ، وتتكون من ممثلى الصناعة والعمال والزراع والتجارة والمهن الحرة لتوجيه المشورة الى السوق . وتتكون هذه اللجنة بالصورة الآتية : —

فرنسا	١٤ عضوا
ألمانيا الغربية	١٤ عضوا
بلجيكا	١٢ عضوا
هولندا	١٢ عضوا
لوكسمبرج	٥ أعضاء

ويعين المجلس هذه اللجنة لمدة أربع سنوات .

ويشمل اختصاصها بالاضافة الى السوق المشتركة الاتحاد الذرى أيضا (اليورانيوم) .

١٢ ـ ميزانية السوق المشتركة :

تتكون ميزانية السوق المشتركة من حصص تدفعها الدول الاعضاء بالنسبة التالية : ـ

فرنسا	٢٨٪
ألمانيا الغربية	٢٨٪
ايطاليا	٢٨٪
بلجيكا	٧ر٩٪
هولندا	٧ر٩٪
لوكسمبرج	٠ر٢٪

١٣ ـ مدة المعاهدة وبدء نفاذها :

بالنسبة لمدة المعاهدة فهى أبدية غير محددة المدة ، وقد اتفق على بدء تنفيذها فى الأول من يناير سنة **١٩٥٨** ، وعلى مجلس الوزراء أن يجتمع فى خلال شهر من بدء نفاذ المعاهدة أما الجمعية فبعد هذا بشهرين ، وأما محكمة العدل فعندما يتم تعيين أعضائها .

الفصل الثانى

النشاط الإسرائيلى الأخير فى محاولة الإنضمام إلى السوق الأوربية المشتركة

مظـــاهرة :

منذ فبراير الماضى وحتى اعداد هذا الكتاب بذلت اسرائيل جهودا جبارة فى سبيل محاولة الانضمام للســوق الأوربيــة المشتركة أو الوصول الى درجة قوية من الروابط الاقتصادية مع دول السوق المشتركة . ولكى يمكن اعطاء صورة واضحة للجهود والمساعى التى بذلتها اسرائيل فى هذا الشـــأن وموقف دول السوق المشــتركة ونواياها يجب أن نعرض التطــورات الهامة التى جدت فى هذا الموضوع منذ يوم ٣ من فبراير الماضى حيث وصل الى اسرائيل وفد يضم عشرين عضوا يمثلون مجلس برلمان أوربا لاجراء مباحثات مع المســئولين الاسرائيليين حول رغبة اسرائيل فى الانضمام للسوق الأوربية المشتركة .

ولقــد كانت هــذه الزيارة مظهرا واضحا لاهتمام دول السوق المشتركة برغبة اسرائيل فى الانضمام اليها . الأمر الذى أثار هذا الموضوع من جديد لدى الهيئــات والمنظمات العربية

المهتمة به . فكانت تظن أنه فى سبيله الى الزوال بعد أن اتخذ المجلس الاقتصادى العربى بجلسته المنعقدة فى ١٩٦١/٦/٢٤ م القرار الآتى : ـ

ا ـ توصية حكومات الأعضـــاء باتخاذ مايلزم من اجراءات مناسبة لتنبيه دول السوق الأوربية المشـتركة على أن الدول العربية تعتبر انتســاب اسرائيل الى الســوق المذكورة أمرا بالغ الخطورة بالنسبة لعلاقات دول الســوق الأوربية بالبلاد العربيـــة

ب ـ توصـــية حكومات الأعضـــاء بأن تقوم بالمســاعى الدبلوماسية العاجلة للحيلولة دون انضمام اسرائيل الى السوق بأية صورة كانت .

كما قامت بعض الدول العربية فعلا بتنفيذ هذه التوصية واعتبر أن الأمر قد انتهى عنـــد هذا الحـــد نظرا لأن اسرائيل كانت قد عدلت ـ ظاهريا ـ عن طلب الانضمام لعضوية السوق المشتركة .

حتى كان أوائل فبراير الماضى وكانت زيارة الوفد المذكور لاسرائيل تلبية لدعوتها ، وهنا تبين بوضوح أن عدول اسرائيل لم يكن الا شـــكلا خارجيا يخفى وراءه جهودا جبـــارة بذلتها اسرائيل فى محيط دول الســـوق الأوربية حتى اقتنعت هـــذه الدول بضرورة بحث الموضوع بصرف النظر عن الضجة التى قد تثار فى بعض البلاد العربية المتبنية لقضية فلســطين واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم .

غير أنه مضت فترة بعد هذه الزيارة دون أن تثار الضجة التى كانت تتوقعها اسرائيل حتى كان أوائل مارس الماضى عندما قام ليفى أشكول وزير مالية اسرائيل بجولة واسعة النطاق بين دول السوق المشتركة للبحث عن وسيلة سريعة للانضمام الى هذه المنظمة . وبدأ نشاط كبير من جانب دوائر السوق المشتركة والدوائر الاسرائيلية لبحث هذا الموضوع .

وفى ٣ من مارس الماضى طار فجأة الدكتور لود فيج ايرهارد نائب رئيس حكومة ألمانيا الغربية ووزير اقتصادها الى بلجيكا لمقابلة ليفى أشكول الذى كان ينتظره هناك ، وبعد انتهاء الاجتماع بدأت التصريحات تتوالى مشيرة الى احتمالات انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة على أساس أن هذه المسألة أصبحت مسألة حيوية بالنسبة لاسرائيل بل أصبحت بالنسبة لها مسألة حياة أو موت كما عبر البعض هناك .

وقد صرحت الدوائر الاسرائيلية فى بروكسل أن أيرهارد وأشكول بحثا الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق علاقة اقتصادية أوثق بين اسرائيل والسوق الأوربية المشتركة ، وذكرت هذه الدوائر أيضا أن ايرهارد أكد اهتمام حكومة ألمانيا الغربية بتأييد هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لاسرائيل وايجاد حل ايجابى لها عن طريق مفاوضات تتم فى المستقبل .

أما مصادر ألمانيا الغربية فى بروكسل فقد ذكرت أن

ايرهارد صرح بأن لجنة مشتركة ستتألف لبحث الصـــورة التى يمكن ان تتخذها العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والســـــوق الأوربية المشتركة فى المستقبل •

ولم يكن هذا الاجتماع الأول لأشكول فى بلجيكا اذ كان قد اجتمع مع بول هنرى سباك وزير خارجية بلجيكا وأحـــد الأعضاء المؤسسين للسوق الأوربية المشـــتركة ــ كما ســبق ذكره ــ وذكرت الدوائر الاسرائيلية عن هذا الاجتمـــاع أنه تناول ضرورة بدء مفاوضات بين اسرائيل والسوق المشـــتركة وقالت ان سباك أعرب عن ادراك حـــكومة بلجيكا لمشـــكلات اسرائيل الخاصة •

وفى ٤ من مارس المـــاضى أذاعت وكالة الأسوشيتد برس أن أشكول طـــار الى باريس ، وهى ثالث زيارة يقـــوم بها لها فى رحلته هذه • ونقلت هـــذه الوكالة عن أشـــكول قوله « انى سأجتمع فى باريس مع زميلى الفرنسى جيسكار وستانج لبحث المسائل المتصلة بالسوق الأوربية المشتركة وسأعود الى بروكســـل اليوم لاستئناف الاتصـــالات مع رجال الرابطة الاقتصـــــادية الأوربية فى العاصمة البلجيكية » ومن المعروف أنه كان يعنى اجتماعه بالبروفيسور والتر هولشتين رئيس اللجنـــــة التنفيذية للسوق الأوربية المشتركة وقد عاد أشكول مساء ٥ من مارس الى بلجيكا ليواصل اتصـــالاته بعد أن أجرى محـــادثات طويلة استمرت طوال ذلك اليوم مع وزير مالية فرنسا •

وفى ٧ من مارس الماضى أعلن متحدث بلسان السفارة الاسرائيلية أن ليفى أشكول أبلغ رسميا السوق الأوربية المشتركة فى مذكرة بعث بها الى لجنتها التنفيذية أن اسرائيل تريد أن تكون لها رابطة من نوع ما بالسوق الأوربية المشتركة • وقد سلمت هذه المذكرة الى البروفسير الألمانى والتر هولشتين رئيس اللجنة التنفيذية للسوق المشتركة • وقد ذكر المتحدث أنه على الرغم من أن المجلس الوزارى للسوق ـ الذى كان قد أنهى أعماله ـ لم يبحث هذه المذكرة فان ثمة آمالا طيبة فى أن تبحث المذكرة الاسرائيلية فى الاجتماع الوزارى التالى الذى يعقد فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ ، وعندما سئل هذا المتحدث : هل الارتباط سيكون على هيئة اتفاق تجارى بين اسرائيل والسوق المشتركة ذكر أنه سيكون أكثر من ذلك •

هذا وقد عاد أشكول الى اسرائيل بعد ظهر يوم ٨ من مارس الماضى بعد أن قام بهذا المجهود الشاق ، وبعد ذلك بأسبوع ، أى بعد أن تقدمت الجمهورية العربية والجامعة العربية بانذاراتها لدول السوق الأوربية أعلنت بعض المصادر الأوربية أن السوق الأوربية المشتركة تبحث بغاية الحذر جميع السبل لاحتمال انشاء علاقات أكثر وثوقا بين السوق الأوربية واسرائيل •

وبعد ذلك بعدة شهور وعلى وجه التحديد فى ٢٥ سبتمبر الماضى اتخذ مجلس وزراء السوق الأوربية المشتركة قرارا باجراء

محادثات مع اسرائيل بشأن طلبها الخاص بالمشاركة فى السوق ، على أن تبدأ هذه المباحثات فى وقت قريب .

أسباب التعجيل بهذه المحاولة :

تعمل اسرائيل على محاولة الانضمام الى السوق الأوربية المشتركة منذ انشائها عام ١٩٥٧ غير أن هذه المحاولات أخـذت طابعا جديا منطويا على السرعة الشـديدة منذ فبراير المـاضى وخاصة عندما زار اسرائيل وفد برلمان أوربا لاجراء مباحثات مع المسـئولين فى اسرائيل حول رغبتها فى الانضمام للسـوق الأوربية المشتركة ، وعقب ذلك مباشرة خفضت قيمة الجنيـه الاسرائيلى لتقريب قوته الشرائية فى الخـارج من قوة العملات الأخـرى لدول السـوق كالفرنك والليرة والمارك ، وارتبط التخفيض بعدة اجراءات كالغاء اعانات التصدير وعلاوة العملة وهذه اجراءات الغرض منها تقريب أسعار المنتجات الاسرائيلية من أسعار منتجات دول السوق ، تمهيدا لانضمام اسرائيل الى السـوق المشتركة أو الارتباط معها برباط قوى .

كل ذلك جاء عقب الرحلة الشـهيرة التى قام بهـا ليفى اشكول وزير مـالية اسرائيل الى دول السـوق حيث ناقش المسئولين هناك حول رغبة اسرائيل فى الانضمام الى السـوق الأوربية المشتركة .

ولـكن .. لماذا أبدت اسرائيل هـذا الاهتمام الكبير فى

هذا الوقت بالذات .. ؟ ولماذا لم تترك الموضوع يأخذ مجراه الطبيعى كما كانت تتجه من قبل .؟ »

لعل الاجابة عن هذين السؤالين تتجلى فى الانباء الواردة من داخل اسرائيل منــذ عدة أشــهر معلنة انهيار الاقتصــاد الاسرائيلى الى درجة الخطورة ، يضاف الى هذا قرب انتهــاء التعويضات الألمانية لاسرائيل .

ففى ٩ من فبراير الماضى اعترف وزير مالية اسرائيل بالعجز المستمر فى الميزان التجارى لاسرائيل ، وذلك عندما قام باعلان خفض قيمة الليرة الاسرائيليــة للمرة الرابعــة منذ عام ١٩٤٩ وبموجب هذا التخفيض أصبحت كل ثلاث ليرات اسرائيليــة تساوى دولارا امريكيا وذلك بعــد أن كان الدولار الامريكى يساوى ١ر٨ من الليرة الاسرائيلية . ولعل السبب فى ذلك يرجع الى ارتفاع مستوى الاسعار فى اسرائيل الى ستة أمثال ما كانت عليه فى عام ١٩٥١ ، ويلاحظ أن ما يقرب من خمسة عشر مصنعا معظمها للغزل والصناعات الكهربية توقفت عن العمل قبــل ذلك بسبب ما أصابها من افلاس ، وكان هــذا الافلاس نتيجة قيــام الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحــدة بمنافسة اسرائيل فى أسواق صادراتها من المنسوجات وخاصــة فى أسواق افريقية ، الامر الذى أدى الى فقدان اسرائيل لهذه الاســواق ، ولم يجد أصحاب هذه المصانع مفرا من اغلاقها واعلان افلاسها .

وفى مارس الماضى واجهت اسرائيل أزمة اقتصادية تسربت

أنباؤها الى الخارج برغم الرقابة الشديدة التى تفرضها اسرائيل على الأنباء وهذه الأزمة تتجلى فيما يأتى :

— العجز فى الميزانية وقد بلغ ٦٠ مليون دولار فى العام الماضى أى حوالى ١٨٠ مليون ليرة اسرائيلية طبقا للسعر الجديد .

— ارتفاع أسعار السلع واختفائها عن الاسواق ، وقد تجاوز هذا الارتفاع فى الاسعار ٢٠ ٪ من ثمن السلعة الأصلى .

— ارتفاع الديون الاسرائيلية الى ٢١٨٠ مليون ليرة هذا العام.

— ثورة السكان على الضرائب الفادحة التى تحصل منهم والتى تعددت :

فهناك ضريبة للشراء وضرائب على الكماليات وضرائب على السفر الى الخارج ، والانتاج الزراعى والمعادن والخمور ، وكذلك ضرائب على الملكية والدخل .

وقد صرح دافيد هوروفتش ان الاسرائيلى قد يتوهم أن الوضع الاقتصادى حسن غير أن هذا الوهم مبنى على ظاهرة عابرة فى الأوضاع الاقتصادية مالت الى التضخم فقد زادت كمية النقد فى أيدى الناس دون زيادة فى كمية الانتاج . ولعل الهبوط فى الانتاج يرجع الى كثرة البطالة من ناحية كما يرجع الى مغادرة كثير من الشباب الاسرائيليين لاسرائيل لعدم استقرار الأحوال فيها من ناحية أخرى .

ويلاحظ [illegible] مظاهر هذا الانهيار الاقتصادى قد تتجلى فى

المقال الذى نشرته جريدة « لاوحاف » الاسرائيلية وذكرت فيه ان الدخل الكبير يرتكز فى أيدى طبقة معينة وهذه الطبقة تسبب الضغط وقد طالبت الجريدة بمضاعفة الجهود للحصول على المساعدات والقروض من مصادر يهودية أو غير يهودية .

كما نشر فى جريدة « حيروت » الاسرائيلية مقال آخر ذكر فيه ان اسرائيل قد وصلت الى وضع أضحى فيه التخلص من الليرة حلما عزيزا ، الامر الذى أدى الى الغلاء الفاحش وارتفاع الأسعار فزادت نتيجة لذلك حوادث الرشوة والتزوير والسرقة والتخلى عن الضمائر ، وتدهورت حالة السكان وفقد الاطمئنان .

وكان وزير مالية اسرائيل قد أعلن من قبل أن استمرار هذه الحال يكون خطرا حقيقيا على يهود اسرائيل وذكر أنه من الضرورى استثمار ١٢٠٠ مليون ليرة للقضاء على العجز فى الميزانية .

وقد طالب أشكول الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية بمضاعفة جهودها لجلب الاموال الاجنبية والقروض وكان قد صرح ناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية فى اجتماع المنظمة الذى تم بسويسرا فى فبراير الماضى قائلا :

« ان اسرائيل تواجه مشكلة اقتصادية خطيرة ولذلك يجب تجميع القوى لحملة ضخمة لجمع التبرعات » .

ويلاحظ أخيرا أن مظاهر الانهيار الاقتصادى فى اسرائيل

تتجلى فى الارقام الواردة بميزانية اسرائيل ، فقد ورد فى التقرير المالى الذى نشره مدير الحسابات العام فى وزارة المالية الاسرائيلية فى السنة الماضية أن العجز فى الميزانية خلال تسعة الاشهر من ابريل حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ قد بلغ ٤٩٫١ من مليون الليرة بينها ١٩٫٣ من مليون الليرة فى الميزانية العامة و ٢٩٫٩ من مليون الليرة فى ميزانية التنمية ويذكر التقرير أيضا أن العجز فى باب الايرادات بلغ ٩٨٫٥ مليون ليرة اذ أن الحكومة كانت قد قدرت مجموع الايرادات العامة بمبلغ ٨١٥٫٥ مليون ليرة ولكنها لم تحصل منها الا على مجموع ٧١٧ مليون ليرة فقط بسبب عجز أغلب السكان عن دفع الضرائب المستحقة عليهم .

كما يقول مصدر آخر ان العجز فى ميزانية اسرائيل فى السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ التى انتهت فى ٣١ من مارس ١٩٦١ قد يصل الى ٧٠ مليون ليرة اسرائيلية واذا أضيفت الديون الباقية من السنين السابقة الى هذا العجز فانه يصل الى ١١٠ ملايين ليرة اسرائيلية ويعزى سبب هذا العجز الى التقدير غير الحقيقى لايرادات الجمارك والضرائب والممتلكات وأجور السفر وقلة بيع الاوراق المالية الحكومية وزيادة النفقات .

كما جاء أن نصيب الضرائب المباشرة فى مجموع ايرادات الضرائب العامة قد ارتفع خلال السنوات الاخيرة بصورة مطردة — وارتفاع الضرائب غير المباشرة كان أكثر من ارتفاع الضرائب المباشرة ففى خلال السنوات الثلاث ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ،

ارتفعت نسبة الضرائب الى ٥٠٪ من مجموع الدخل العـــام وفى العامين الاخيرين ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ زاد هذا الارتفاع حتى وصل الى ٥٦٪ ويظهر جليا من الاحصاءات الرسمية أن سكان اسرائيـــل يدفعون ضرائب للحكومة ٢١٫٨٪ من مجموع الدخل القــومى الاسرائيلى وهذه تعتبر أعلى نسبة فى العالم •

وتحتل الضرائب غير المباشرة مكانا رئيسيا فى نفقات العائلة الاسرائيلية ــ فهى تدفع ضرائب للحكومة بواقع ٨ و١٨٪ من مجموع دخلهـــا اذا كان هذا الدخـــل ١٥٠ ليرة شهرية فى حين لا تزيد نسبة الضرائب على الاغنياء على ٦٫٨٪ من مجموع دخلهم السنوى ، ومعنى هذا أن معظم أعباء الضرائب فى اسرائيل يقع على أفراد الطبقة الفقيرة ويزيد من التدهور الاجتماعى فى البلاد•

بلغ الدخل من النقد الاجنبى فى اسرائيل خلال الأحد عشر شهرا من أول ابريل ســـنة ١٩٦٠ الى نهـــاية فبراير ١٩٦١ ، ٦٨٧٫٦ من مليون الدولار مقابل ٦٣٥ مليون دولار فى المدة نفسها من السنة التى قبلها •

وكان الدخل من تصدير البضائع ١٩٣٫٩ من مليون الدولار ومن الدخل غير المنظور ٤٫٩ من مليون الدولار ومن الاستثمارات الاجنبية ونقل رءوس الاموال ٧٦٫٤ من مليون الدولار ، ومن تحـــويل بضـــائع للاستثمار ١٦٫٢ من مليـــون الدولار ، ومن التعويضات الفردية ٨و٩٣ من مليـــون الدولار ــ ومن الجباية اليهودية ٧١٫٤ من مليون الليرة ، ومن مساعدات فائض الاغذية

الامريكية ١ر٣١ من مليون الليرة ومن التعويضات الألمانية ٢و٦٢ من مليون الليرة .

وقد طرأ هبوط كبير على الدخل من سندات القـــروض الاسرائيلية ، اذ لم تزد على ٨٥٨ ألف دولار مقابل ١٥ مليـــون دولار .. كما أن الهبة الامريكية الرسمية بلغت ١و٨ من المليون مقابل ١٦ مليونا فى السنة التى قبلها .

وعنـــدما عاد الدكتـــور فورد المدير العـــام لبنك ليومى الاسرائيلى من الجولة التى قام بها فى أنحاء العالم الغـــربى فى أوائل هذا العام للحصول على رءوس أموال استثمارية جـــديدة واقناع الرأسماليين اليهود وغيرهم بتوظيف أموالهم فى المشروعات الاسرائيلية ، أفضى بتصريحات خطيرة قال فيها انه اذا لم تبـــادر اسرائيل الى تنظيم كيانها الاقتصـــادى فان جميع المســـاعدات والاستثمارات الاجنبية لا تستطيع أن تنقذها من الخراب .

كما ذكر أن أصحاب الاموال فى الخارج يترددون فى استثمار أموالهم فى الاقتصـــاد الاسرائيلى بسبب الفـــوضى وتضـــارب الاتجاهات الاقتصـــادية فى اسرائيـــل وخاصـــة بسبب وجـــود الاحتكارات التى ترفضها منظمة الهستدروت وتمنع رأس المـــال الحر من النجاح فى المشروعات الخاصة .

واذا علمت أن الاعانات التى يتلقاها الاقتصاد الاسرائيلى — برغم كل هذا — لم تساعد اسرائيل فى التغلب على نقط الضعف

الاساسية فى اقتصادياتها ، وأنه من مظاهر الاقتصــــاد الاسرائيلى قلة الموارد الطبيعية وصغر حجم التصــدير والادخار المحلى ..
واذا علمنا أنه فى عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ يحل ميعاد الاســتهلاك لسنوات الاستغلال والتنمية التى وصلت قيمتها فى نهــاية عام ١٩٥٩ الى ٣٦٠ مليــون دولار ، اذا علمنا هــذا كله تبين لنــا بوضوح طبيعة الازمة التى تجتازها اسرائيل والتى ستؤدى حتما الى انهيار الاقتصاد الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن تنتهى التعويضات الألمانية هذا العام .

والمعروف أنه بتســليم ألمانيا الغربية الســفينة التى تبلــغ حمولتها ٥٨٠٠ طن الى اسرائيل فى شهر يناير الماضى فى هامبورج تنتهى جميع عقود شركات الملاحة الاسرائيلية مع ترسانات ألمانيــا الغربيـــة وفقا لاتفاقية التعويضات الالمانية لاسرائيل فى لكسمبرج عــام ١٩٥٢ والتى تعهدت ألمانيا بمقتضاها أن تدفع لاسرائيل ٨١٥ مليون دولار فى شكل معدات وبضائع وخامات .

وقد بلغ ما وصل اسرائيل من تلك التعويضات حتى آخــر أكتوبر عام ١٩٦١ ــ نحو ٧٠٠ مليون دولار ، أما الباقى من هذه التعويضات وقدره ١١٥ مليون دولار فقد خصص منه ٨٠ مليون دولار لدفع واردات اسرائيل من البترول من مصادر خارج ألمانيا وذلك على دفعات سنوية كل منها ٢٠ مليون دولار ، ويتبقى بعد ذلك ٣٥ مليون دولار تتعهد ألمانيا بتوريد بضائع بها لاسرائيل.

وهذا خلاف التعويضات الفردية التى تدفعها حكومة ألمانيا الغربية لاسرائيل وقد بلغت هذه التعويضات ١٢٩٫٥ مليون دولار حتى عام ١٩٥٨ .

يتبين من ذلك أن الانهيار الاقتصادى فى اسرائيل النـاجم من عدم الاستقرار والفوضى التى تعم البلاد ، ومن عدم كفـاية التمويل والشعور بقرب انتهاء التعويضات الالمانية فى الوقت الذى تحاول فيه اسرائيل مواجهة القوة العربية المتزايدة بتخصيص مزيد من مواردها لأغراض الدفاع ــ هذا الانهيار كان أحد العـوامل الهامة التى دعت اسرائيل الى الاسراع فى بذل المساعى المستميتة فى محاولة الانضمام للسوق الأوربية المشتركة .

كيف واجهنا تلك المساعى ؟

لم تكن القاهرة ـ كعادتها ـ بعيدة عن التطورات الهامة التى حدثت حول موضوع انضمام اسرائيل للسوق الاوربية المشتركة ، ولقد كلفت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بعض سفرائها متابعة هذا الموضوع واستطلاع وجهات النظر المختلفة فيه ، وذلك فوق اهتمامها بأنباء رحلة أشكول الى دول السوق الاوربية المشتركة وسفر ايرهارد المفاجىء الى بلجيكا للاجتماع به ، كما قامت بتنبيه ألمانيا الغربية الى خطورة الآثار المترتبة على محاولة اسرائيل ، واساءة هذه المحاولة الى علاقاتنا الاقتصادية بدول السوق الاوربية المشتركة .

وكذلك اجتمع السيد/ عبد الخالق حسونة فى ٤ من مارس الماضى بالدكتور والتر فيبر سفير ألمانيا الغربية فى القاهرة وطلب منه ايضاحات لدور الحكومة الالمانية فى المساعى التى تبذلها اسرائيل ، كما أبلغه الاثر السيىء الذى قوبلت به أنباء اجتماعات وزير اقتصاد ألمانيا بوزير مالية اسرائيل وما تم بينهما من اتفاق بشأن توثيق التعاون الاقتصادى بين ألمانيا واسرائيل لسد حاجة اسرائيل وأسواقها الاقتصادية .

وصرح السيد الأمين العام للجامعة بعد هذا الاجتماع بأن

الجماعة العربيــة ستواصل اتصالاتها بدول منظمة الســوق الاوربية لاحباط محاولات انضمام اسرائيل لعضوية المنظمة •

ولما كان موقف الجامعة العربية يشوبه شيء من الغموض عن الاجراءات الفعلية التي يمكن أن تتخذها الجامعة للرد على هذه المحاولة الاسرائيلية فقد أدلى السيد الامين العام للجامعــة في ٩ مارس الماضي بتصريحات هامة حول هذا الموضوع ، وعن الخطوات التي يجب اتخاذها لمواجهة خطورة انضمام اسرائيــل للسوق المشتركة • ونظرا لأهمية هـــذا التصريح فقد رأيت أن أنقل الأسئلة التي وجهت لسيادته واجاباته عنها •

س : أتتم تدركون مغزى تحركات وزير مالية اسرائيــل ووفودها في عواصم دول السوق الاوربيــة المشتركة وما نقلتــه الانباء الخارجية عن أهداف هذه التحــركات ، فما دور الأمانة العامة في مواجهة ذلك ؟

ج : خطة الامانة العامة محدودة ، وقد تم تنفيذ جانب منها فقدمت كل حكومة عضو في الجامعة انذارا الى دول السوق الاوربية تحملها فيها مسئولية تعاونها مع اسرائيل •

س : وما صدى هــذه الانذارات في عواصم دول السوق ؟

ج : ان دول السوق الاوربية في موقف ليس بالســهل ، فهي مدركة مدى الاخطــار التي تصيب علاقاتها بالدول العربيــة اذا تعاونت مع اسرائيل عن طريق السوق أو عن طريق التعاون معها

اقتصاديا • وهى تدرك تماما أنها ستدمر مصالحها الاقتصادية بيدها فى الدول العربية ان هى أقدمت على تلك الخطوة •

س : وهل فى هذا القدر كفاية ؟

جـ : من واجب دول الجامعة أن تستدعى كل واحدة منها سفراء دول السوق الأوربية وتبلغهم انذارها الصريح مرة أخرى، وتبصرهم بالعواقب الوخيمة التى تترتب على نجاح محاولة اسرائيل •

س : هل تعتقد أن هذا يحسم الموقف •• ؟

جـ : أنا أعتقد أن دول السوق الاوربية وضعت انذارات دول الجامعة موضع الاهتمام ؛ ولا شك أنها أغلقت الباب مرارا أمام اسرائيل على الرغم من استمرارها فى الطلب ، وستستمر اسرائيل فى قرع الابواب ، ودول السوق تعتمد على كسب الوقت فى وعودها ببحث طلب اسرائيل •

س : معنى ذلك أن دول السوق فى حالة تردد ؟

جـ : نعم • ولكننى أقولها صريحة اننا سعينا لان تكون انذارات الحكومات العربية عملية جماعية بدلا من أن تكون فردية وطالبت فى بغداد ودمشق أثناء اجتماع المجلس الاقتصادى بأن تبرم اتفاقية اقامة السوق العربية المشتركة وتمسكت بذلك فى محاضر جلسات المجلس •

س : وهل السوق العربيــة تدفع أضرار السوق الاوربية ؟

جـ : بكل تأكيد ذلك ان البلاد العربية تتاجر بنسبة هامة مع بلاد السوق الاوربية سواء بالنسبة للصادرات أو للواردات مما جعل دول السوق الاوربية بفضل تكتلها فى مركز يكاد يكون احتكاريا لجزء هام من التجارة الخارجية للبلاد العربيــة ، وان المواد الخام والمنتجات الزراعية لدول الجامعة تتحكم فى أسعارها دول السوق الاوربية وتخفض من قيمتها وتتعــرض لمنافســة شديدة بسبب التخفيضات الجمــركية التى تتمتع بهــا الدول الاوربية .

ولذلك فان قيام السوق العربية سيقف فى وجه هذا التكتل الاقتصادى الاوربى ، ويجعل الدول العربية فى موقف تســاوم فيــه الدول الاوربية بسبب امكانياتها الضــخمة كما انهــا تتمتع بمزايا الانتاج الكبير والتسويق المشترك ، الامر الذى يجعلهــا بسبب تكتلها تزيد قوة فى مجال التبادل التجارى سواء فيمايتعلق بصادراتها أو وارداتها ، ويمكنها أن تملى على دول الســوق الاوربية ما يتفق ومصــــالحها عندما تنسق ســـياسة التصــدير والاستيراد للسلع الرئيسية فى شكل جماعى .

س : وما مصير السوق العربية الآن ..؟

جـ : تقرر أن يبحث موضوعهــا فى مجلس الجامعة العربية مرة أخــرى على أن يحضره وزراء الخارجية والاقتصــاد لازالة ما يعترضه من عقبات وهى فى نظرى ستزول خلال الفترة المحددة

لاستكمال السوق مقوماتها بعد أن يتم الاعفاء الجمركى الكامل على منتجات دول السوق عن طريق التدرج فى التخفيض سنويا .

يتبين من تصريح السيد الامين العـام أن سيادته يرى أن الانذارات الجماعية والسوق العربية المشـتركة هما أقوى رد على محاولات انضمام اسرائيل للسـوق الاوربية المشتركة . ولكنى أخشى أن يكون هذا الرد شبيها بالرد الجماعى الذى ردت به دول الجامعة العربية فى محاولات اسرائيلية سابقة ، وخاصة ذلك القرار الذى أدى الى صدور قرار التقسـيم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ .

هذا ويبدو أن هناك توصيات أخرى أوصى بهـا المجلس الاقتصادى العربى لتنفيذها فى حالة قبـول السـوق الاوربية المشتركة لطلب اسرائيل ، فقد نشرت الجرائد منذ وقت قريب ان اللجنة الفنية المنبثقة عن المجلس الاقتصادى العربى قد عقدت اجتماعا للبحث فى كيفية تنفيذ التوصيات الست التى تتنـاول الخطوات التى ستتبعها الدول العربيـة فور ارتباط اسرائيـل بالسوق الاوربية المشتركة .

وأخيرا فقد أعلن فى ١٠ مارس الماضى أن مؤتمر ضـباط اتصال مقاطعة اسرائيل سوف يبحث تطورات علاقة اسرائيـل بالسوق الاوربيـة المشـتركة ومحاولاتها الانضمام الى هـذه السوق وكيفية مواجهة هـذه المحاولات ، وذلك فى اجتماعاته بالخرطوم التى عقدت فى منتصف مارس الماضى واستغرقت حوالى ثلاثة أسابيع .

هل تكفى هذه المواجهة ؟ . . وتلك الخطوات ؟ ؟

استعرضت فيما سبق أهم الخطوات التى قامت بها الجمهورية العربية المتحدة والجامعة العربية للرد على محاولات اسرائيل الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة •

فهل كانت هذه الخطوات كافية ؟؟

هل هى التى أدت الى تريث دول السوق المشتركة فى بحث طلب اسرائيل ؟؟

وأخيرا هل هناك خطوات أخرى أكثر عملية سوف تتخذ ؟؟

الاجابة عن هذه الاسئلة ليست سهلة ، وهى تتطلب بحث موقف كل حكومة من الحكومات العربية تجاه اسرائيل ، وتجاه الدول التى ساهمت فى انشائها ، ووقفت بجانبها فى عدوانها ، وهذا موضوع لا يسعه هذا البحث ، وإن كان ذا أهمية كبرى فى بيان ما يتوقع أن تصل اليه محاولة انضمام اسرائيل للسوق الاوربية المشتركة ، وبيان أثر هذا الانضمام فى دعم الكيان الاسرائيلى وتجميد القضية الفلسطينية •

واذا كان مجال هذا البحث لا يتسع لبيان موقف كل حكومة عربية من اسرائيل والدول التى حرضتها على العدوان ، فلا أقل

من الاشارة الى موقف الجمهورية العربية المتحـدة فى هذا الشأن ، وما قامت به ، وما يرجى أن تقوم به لاحباط هذه المحـــــاولات الاسرائيلية ، ولا غرو ، فالجمهورية العربية المتحدة رائدة النضال العربى ، وهى التى تقف بالمرصاد ضد أى حركة استعمارية تستهدف تحطيم هذا النضال وهذا بلا شك أمر لم يكن له وجود فى المنطقة العربية الا منذ عام ١٩٥٢ .

والمعـــروف أنه قبل قيـــام الثورة العربيـــة فى مصر كان الاستعمار ينفذ خططه فى البلاد العربية دون أية صعوبة ، اللهم الا تلك الصعوبات التى كانت تثيرها الجماهـــير العربيـــة المتحررة فى البلاد العربية . وعندما قامت الثورة ظن الاستعمار فى بدايتها أنها لن تستطيع الوقوف أمام خططه ومشروعاته التى تســـتهدف الابقاء على أسباب الهزيمة فى البلاد العربية وعلى أسباب النصر فى اسرائيـــل ، غـــير أن توالى الاحداث أكد بطـــريقة عملية أن الاستعمار كان واهما فى اعتقاده ، الامر الذى جعله يركز ضربته بقوة على هذه الثورة .

ثم كانت أحداث السويس والعدوان الثلاثى وخرجت انجلترا وفرنسا منه بهزيمة منكرة ، وبدت أمام العالم كله كدول معتدية غاشمة ، والحقيقة ان التاريخ لم يعرف شعبا التف حول قادته كهذا الشعب العربى فى هذا العدوان .

ثم كانت أزمة الباخـــرة كليوباترة ، اذ توهم جماعة من الامريكيين أن الولايات المتحدة مازالت تمسك بأسباب القـــوة

التى تمكنها من فرض سيطرتها على الشعوب الحرة ، وقد استهدفت هذه الحركة الضغط على الشعب العربى فى مصر لكى يسمح بمرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس . ولعل المتتبع أحداث هذه الحركة يرى أنها لم تكن حركة فاشلة فحسب بل انها كانت بداية فعلية لتغيير نظر الحكومة الامريكية الى اسرائيل حيث لمست بالفعل كيف كانت المصالح الامريكية مهددة أثناء مقاطعة العمال العرب نتيجة هذه الازمة ، وقد رأينا أن الولايات المتحدة وقفت ــ فى عدة مناسبات تلت هذه الازمة ــ ضد اسرائيل ولعل آخر هذه المناسبات ما أثير فى مجلس الامن فى الايام القريبة الماضية حول اعتداء اسرائيل على الاراضى السورية .

هذه أمثلة من الردود الايجابية على الخطط الاستعمارية الصهيونية فى عهد الحكومة العربية المتحدة ، تلك الردود التى أضاعت الفرص من الاستعمار بالنسبة لأهم مشروعاته الهادفة الى تدعيم الكيان الاسرائيلى .

ولكى أوضح الفرق الكبير بين هذه الردود الايجابية والردود التى كانت تحدث من قبل ــ فى عهد الفوضى السياسية والحكومات الرجعية التى سادت فى مصر وفى البلاد العربية الاخرى قبل قيام هذه الثورة العربية ــ لكى أوضح ذلك يكفى أن أذكر هنا بعض الوقائع التى حدثت والظروف التى أحاطت بصدور قرار تقسيم فلسطين على حين كان السكان العرب يكونون النسبة الكبرى من جملة السكان فى فلسطين .

فقبل صدور قرار التقسيم ، كانت قد زارت فلسطين لجنتان للتحقيق فى الاحداث التى كانت تجرى هناك وللتأكد من الرغبة الحقيقية لسكان فلسطين • وهنا قامت الصهيونية ومن ورائها الاستعمار بدور كبير فى الحصول على موافقة أغلب أعضاء اللجنة على التقسيم ، واعتبرت أنها بذلك حصلت على النصر الابتدائى •

غير أن الصهيونية كانت تعلم تماما أن هذا النصر ان هو الا تمهيد يجب أن تتبعه خطوات للتأثير على ثلثى أعضاء الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة فى الموافقة على قرار التقسيم ، وبدون هذه الخطوات قد لا تحقق الصهيونية حلمها الكبير فى اقامة دولة لها فى فلسطين والذى تعمل من أجله منذ بداية القرن العشرين •

وعلى ذلك فقد قررت القيام بجهود أخيرة تفوق الجهود السابقة فى ضخامتها وعاونتها فى ذلك حليفتها الكبرى ــ الولايات المتحدة وقد تبلورت هذه الجهود فيما يأتى :

اجتمعت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة فى فلاشنج ميدوز للنظر فى اقتراح تقسيم فلسطين الذى رفعته اليها لجنتها الخاصة ، وكان واضحا ان كثيرا من الدول ــ حتى التى أعطت أصواتها مؤيدة له ــ لم تكن متحمسة له على الاطلاق ، كان الشك والندم والتردد واضحا فى كلام عدد كبير من مندوبيها ، وباستثناء حلفاء الصهيونية المعروفين فان المشروع لم يجد من يمدحه أو يؤيده •

وكان أكثر الدول التى أيدته انما يبررون تأييدهم هذا بعدم وجود حل للمشكلة ، أقل منه سوءا فمثلا قال مندوب السويد — وهى الدولة التى رأست لجنة التحقيق الاولى — فى شرحه لموقف بلاده من التقسيم .

« فى المشروع جوانب ضعف ونواحى نقص كثيرة ، ولكن السويد تؤيده على أنه لو لم يتخذ أى قرار بشأن المشكلة ، فستكون النتائج أكثر خطورة »

وقال مندوب كندا ان بلاده تؤيد المشروع على أساس أنه « أفضل حلول أربعة صعبة وغير مستحبة .. وان استيطان حوالى ٧٠٠ ألف يهودى فلسطين وتعلق اليهود فى العالم أجمع بفكرة الوطن القومى اليهودى فى بلد كانت مرة على الأقل فى الماضى بلدهم ، يجعلان من مشكلة فلسطين مشكلة فريدة فى نوعها .. وأنه لولا هذه الظروف الشاذة لما كان هناك ثغرة واحدة يمكن الطعن منها فى قضية العرب .. وان كندا تؤيد التقسيم بقلب حزين ومخاوف كثيرة » .

وقال مندوب نيوزيلندا :

« ان للمشروع نواحى نقص بالغة الخطورة » .

وقال مندوب بلجيكا :

« اننا غير واثقين ان هذا المشروع عادل تماما ، ونشك فى

كونه عمليا ونخشى أن يكون مشتملا على أخطار عظيمة ..
ولكن أين الحل الاخير ؟؟

أمامنا الحل المقترح أو لا حل بالمرة .. أى المزيد من المتاعب الخطيرة بمعنى آخر ، اذا لم تكن الفوضى المطلقة ، ونحن لا نريد أن نحمل أنفسنا مسئولية ذلك ، لا بالتصويت ضد المشروع ــ ولا بالامتناع عن التصويت .. لهذا نعطى صوتنا اقتراح الاغلبية » .

واستمعت الجمعية العامة لكلمات أخرى مثل هذه الكلمات، وكان واضحا تماما أن الدول العربية لم تقم بأى مجهود يذكر لبيان الحقائق التى كانت تحيط بالموقف فى فلسطين من ناحية ولبيان الاخطار التى ينطوى عليها هذا المشروع من ناحية أخرى، كانت الصهيونية فى نشاط دائم ، وكانت الدول العربية فى نوم عميق ولو قامت احدى هذه الدول بنشاط يذكر ماقال مندوبو بعض الدول أين الحل الاخير ؟

أما الجزء الثانى فى الخطة الصهيونية فكان يتمثل فى محاولة تأجيل الجلسة النهائية لكسب الوقت ، وكانت هذه الجلسة قد حدد لها يوم ٢٦ نوفمبر ، غير أنها لم تنعقد فى ذلك اليوم نتيجة بعض المساعى الصهيونية .

وقد صادف اليوم التالى للموعد الذى حدد للجلسة يوم

عيد الشكر الامريكى .. وعلى ذلك فقد أتاح لهم التأجيل مهلة ٤٨ ساعة يواصلون فيها نشاطهم فى كسب أصوات جديدة .

كما تمكنوا أيضا من تأجيل جلسة التصويت أربعا وعشرين ساعة أخرى ، عندما انعقدت الجمعية العامة فى ٢٨ نوفمبر ، والغريب أنهم كانوا يعللون هذا التأجيل بمحاولة التوصل الى حل أفضل للمشكلة عن طريق التفاهم أو المفاوضة فى اللحظات الاخيرة .

وقد وصف أحد كبار الصهيونيين الامريكيين ــ ايمانويل نيومان ــ هذه المهلة فى عدد يوم ٥ فبراير عام ١٩٥٣ فى جريدة « الصهيونية الامريكية » بقوله « مامن خيط الا نقب عنه خلالها بدقة وتوبع ... وما من دولة مهما كان صغرها أو بعدها الا تم الاتصال بها والتودد اليها بحيث لم يترك شىء للحظ على الاطلاق » .

وعندما تم أخيرا انعقاد الجمعية العمومية لهيئة الامم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ كانت مختلف الاجراءات البالغة الشذوذ والتى أعدها الصهيونيون والامريكيون قد اتخذت لحدوث التطورات الآتية : ــ

كان مندوب الفيلبين فى هيئة الامم ، الجنرال كارلوس زوبولو قد امتنع عن التصويت فى اللجنة الخاصة لعدم تلقيه معلومات بصدد قضية فلسطين من حكومته ، ثم وقف بعد ذلك

فى اجتماع الجمعية العمومية للهيئة وأعلن ان التعليمات قد وصلته بعدم التصويت فى صالح التقسيم ، وألقى خطابا بليغا هاجم فيه التقسيم بشدة ، ودافع بحرارة عن حق كل الشعوب فى تقـــرير مستقبلها السياسى وفى الاحتفاظ بوحدة أراضى أوطانها ، وقال ان حـــل مشكلة يهـــود أوربا المشردين ، لايمكن أن يكون عن طريق اقامة دولة يهودية فى فلسطين

هذا المندوب تلقى بعد فترة وجيزة من القاء خطابه تعليمات من حكومته بالعودة فورا الى بلاده ، وأعطى منـــدوب الفيلبين الذى خلفه فى هيئة الامم صوت بلاده بموجب التعليمات الجديدة التى تلقاها فى صالح التقسيم ؟؟

وحدث مثـــل ذلك مع منـــدوبى أكثر الدول الذين كانوا يصرون على معارضة قرار التقسيم ويرون فيه ضياعا لجزء كبير من أراضى شعب فلسطين بطريق الاغتصاب .. حدث مع مندوبى سيام وهايتى وليبيريا ولكسمبرج وغيرهم ، هـــذه الدول كلها كانت قد عارضت التقسيم وأعطت أصواتها ضـــده ، ثم عادت وأعطت التقسيم أصواتها فى الاجتماع الاخـير يوم ٢٩ من نوفمبر

ولكن بماذا نفسر ذلك ؟؟

كيف تعارض هذه الدول مشروع التقسيم ثم تعود فتـــوافق عليه ؟ ان الواضح تماما ان اسرائيل لم تـكن تستطيع الحصـــول على الاغلبية المطلوبة لو لم تؤجل الجلسة ، ولو لم تغير هـــذه

الدول موقفها ، بل لو لم تكسب أصوات بعض الدول من الذين كانوا يقفون موقف الحياد حتى آخر لحظة ؟

ولكن قوة الدعاية الصهيونية والضغط الامريكى ، وسلبية الدعاية العربية وجهلها .. كل هذا كان كفيلا باقناع كثير من الدول بعدالة المشروع وبعدم وجود مشروع آخر يفوقه عدالة ، وبالضغط على دول أخرى لاعطاء صوتها فى صالح التقسيم .

وهكذا قامت الصهيونية بدورها الايجابى فى انتزاع النصر ، وقامت اسرائيل وأصبح عليها أن تستعد لخطوات أخرى فى سبيل أغراضها التوسعية التى تهدف الى تكوين دولة كبرى تمتد من النيل الى الفرات .

وعلى ذلك فلم تكتف اسرائيل بالمساحة التى تقررت لها بموجب مشروع التقسيم ، واستمرت فى توسعها والحصول على مزيد من الاراضى الفلسطينية ، وكما تظهر الارقام فقد وصلت مساحة الاراضى المغتصبة من فلسطين من ٥٥٠٠ ميل مربع المخصصة لاسرائيل فى المشروع الى ٧١٠٠ ميل مربع ثم الى ٧٨٠٠ ميل مربع وأخيرا وصلت الى ٨٠٤٨ر٨ ميل مربع كل ذلك تم فى أقل من ثمانى سنوات .

ثم كان عدوان عام ١٩٥٦ وكان من نتائجه توقف اسرائيل عن التوسع وتغيير خططها السياسية والعسكرية وكان ظاهرا بعد هذا العدوان ان اسرائيل تبحث عن وسائل جديدة فى محاولة

تدعيم كيانها ، ومن بين هذه الوسائل بل ومن أهمها الوســائل الاقتصــادية التى تحــاول عن طريقها تدعيم قوتهــا الاقتصـــادية الداخلية وانشـــاء المزيد من العــلاقات الاقتصـــادية مع الدول الخارجية •

وهنا يبرز أمامنا السؤالان الآتيان :

ماهى الوسائل التى تقوم بها اسرائيل لدعم كيانها الاقتصادى ؟

وما الهدف من اعتدائها الاخير على الاراضى السوريه وهى تخوض معارك اقتصادية تتطلب منهـــا التوقف عن عدواناتها العسكرية ؟ •

وقبل الاجابة عن السؤال الاول أرى الاجابة عن الثانى•• فان اسرائيل ــ كما عودتنا ــ تحـــاول دائما أن تخفى خطتهـــا الحقيقية بأعمال تصرف بها الاذهان عن هذه الخطة •

من ذلك مثلا أن دافيد بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل دعا الى الســلام فى ٢ من نوفمبر عام ١٩٥٥ قائلا : « من غــير أية شروط سابقة ، تعلن الحكومة الاسرائيلية استعدادها لعقد صلح دائم والقيام بتعاون سياسى واقتصادى وثقافى طويل الاجل بينها وبين جيرانها » •

وفى اللحظة نفسها التى كان بن جوريون يطلق فيها تصريحه هذا ، كانت الاستعدادات تتخذ للقيام بهجوم عسكرى اسرائيلى ، وذلك أنه بعد أقل من اثنتى عشرة ساعة أى فى ليلة ٣ من نوفمبر هاجمت

وحدات من الجيش الاسرائيلى النظامى المواقع المصرية قرب العوجه فى صحراء سيناء •

ولم ينكر الناطقون الرسميون باسم الحكومة الاسرائيلية أنهم ضربوا ضربتهم العسكرية داخل الأراضى المصرية •

ومن الغريب أنه فى اليوم نفسه ـ ٣ نوفمبر ـ تقدم السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة بعرض جديد للصلح ، فأجابت الحكومة الاسرائيلية أنها تؤيد عروض هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالصلح تأيدا كاملا اذا كانت تلك العروض تؤيد حقوق ومركز اسرائيل فى منطقة العوجة المتوترة ، وفى الوقت نفسه أيضا طلبت من الولايات المتحدة أن تبيعها مقاتلات نفاثة ـ وأسلحة حربية أخرى •

وهكذا تتبع اسرائيل سياسة التمويه ، والعدوان الأخير على الأراضى السورية ان هو الا جزء من هذه السياسة ، قامت به اسرائيل لتخفى الحقيقة التى تقول ان هناك عدة مشروعات اقتصادية تقوم بها اسرائيل حاليا فى سبيل تدعيم كيانها الاقتصادى •• منها مشروعات داخلية كمشروع تحويل مجرى نهر الأردن لرى صحراء النقب ومشروع التنقيب عن المعادن ، ومنها أيضا ـ وهذا هو أهم مشروعاتها ـ محاولة الانضمام للسوق الأوربية المشتركة •

ثم تأتى اسرائيل فتعتدى على الأراضى السورية ظنا منها أن الرأى العام العربى سيشغله بحث هذا العدوان وأغراضه ، وقد يصل

منه الى بحث انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة باعتبار أن الجمهورية العربية المتحدة باقليميها كانت شوكة فى حلق اسرائيل والاستعمار ، بل قد يؤدى هذا الى اضطرابات داخلية فى سوريا وهذا ما حدث بالفعل ، الى آخر هذه الأمور التى تصورت اسرائيل أنها ستصرف بها الأذهان عن المشروعات الاقتصادية التى تقوم بها والتى تهدف من ورائها الى تدعيم كيانها الاقتصادى فتحصل على كسب آخر مشابه للكسب الذى حصلت عليه من قبل فى مشروع تقسيم فلسطين وغيره ، وهى بذلك تحاول أن تتجاهل القوة العربية والنضال العربى الذى تتبناه الجمهورية العربية ومن خلفها الشعب العربى كله .

وبعد هذا التمهيد ، أستطيع أن أجيب عن السؤال الأول ، فأوضح الوسائل والمحاولات التى تقوم بها اسرائيل فى سبيل تدعيم كيانها الاقتصادى .

الفصل الثالث

الوسائل والمحاولات الاسرائيلية الخاصة
بتدعيم الكيان الاقتصادى فى اسرائيل

تعمل اسرائيل على تدعيم كيانها الاقتصادى بتقوية اقتصادياتها داخليا ومعالجة نقط الضـــعف الأساســـية فيه ، وبتكوين علاقات اقتصادية أوثق مع الدول الأجنبية بمحاولة انضمامها للسوق الأوربية المشـــتركة وكذا بالتوســـع فى عقد الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية •

أولا : وسائل تقوية اقتصادياتها داخليا •

عندما قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ أعلنت الدولة اليهـــوديه أن أبواب الدولة ستفتح لجميع المهاجرين اليهود ، وعقب هذا الاعلان تدفق المهاجرون الى اسرائيل على نطاق واســـع ، وقد رأت حكومة اسرائيل وقتئذ أنه لابد من توافر كميات كبيرة من رأس المال لتشييد المساكن وتنمية الرى والزراعة والصناعة والنقل والمرافق العـــامه والخدمات لمواجهة هذا العدد الكبير من المهاجرين وخاصة أن أغلبهم وفد من مناطق متخلفة اقتصاديا •

لذلك بذلت الحكومة جهودا كبيرة لتشغيل نســـبة كبيرة من

المهاجرين في الزراعة وخاصة بعد أن أبعد معظم الزراعيين العرب عن أراضيهم ونظرا لقلة انتاجية الزراعة أمدت الحكومة المنتجات الزراعية بالمعونات واستثمرت أموالا كبيرة من الأموال العامة وشبه العامة في تنمية الزراعة والرى •

وقد صدر قانون عام ١٩٥٢ لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبى في الصناعة ينص على منح امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب كما اتبعت الحكومة سياسة حماية البضاعة المحلية بزيادة التعريفات الجمركية وبمنح تلك الصناعة النقد الأجنبى بأسعار ملائمة ، وقامت بتشجيع السلع الصناعية غير أن هذه السلع لم تستطع أن تتنافس في الأسواق الخارجية مع سلع البلدان الصناعية الأخرى، وبرغم منح اعانات مختلفة للتصدير فان أسواق الصادرات قد ضيق منها ارتفاع نفقات الانتاج الذى يرجع أولا الى الارتفاع الشديد في مستوى الأجور وكذلك ارتفاع مستوى الوقود والمواد الخام المستوردة من مصادر بعيدة وهبوط مستوى بعض السلع في أنواعها على أن الجزء الأكبر من هذه السلع كان يصدر للبلاد التى عقدت اسرائيل معها اتفاقيات ثنائية للتجارة والدفع •

ويلاحظ أن استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين وارتفاع مستوى الاستثمار في فترة ٤٨ — ١٩٥١ أدى الى احداث موجات تضخمية قوية أرغمت حكومة اسرائيل على اتباع سياسة اقتصادية جديدة أعلنت في أوائل عام ١٩٥٢ وتهدف هذه السياسة الى الاقلال من معدل تدفق اللاجئين وتخفيف قيود الأسعار ونظام

البطاقات وخفض المصروفات الحكومية على الاعانات ومحاولة زيادة القدرة الانتاجية وقد كان لهذه السياسة أثرها الفعال فى ارتفاع مستوى الأسعار فى السنوات التالية .

ونظرا الى الهبوط السبى فى مستوى الادخار المحلى ، فان الحاجة الى الاستثمار الواسع النطاق والى مصروفات الدفاع التى تبلغ ٣٨ ٪ من ميزانية اسرائيل قد حتمت استيراد رأس المال من الخارج، وقد بلغ رأس المال المستورد من الخارج خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٧ مايقرب من ٢٥٠٠ مليون دولار ، كما استمر استيراد المواد الخام والمواد الغذائية والسلع الانتاجية على نطاق واسع على حين لم تزد الصادرات زيادة تكفى لاحداث تأثير ملموس فى عجز الميزان التجارى .

لذلك فان الحكومة تحاول انقاذ الموقف بمحاولة الحصول على مزيد من الاعانات والقروض الدولية ، ولكن ليس من المنتظر أن تنجح فى الحصول على ال ١٢٠٠ مليون دولار المطلوبة حتى عام ١٩٦٥ وهو المبلغ الذى حدده ليفى أشكول وزير المالية لمحاولة القضاء على الأزمة (مجموع المساعدات التى وردت الى اسرائيل منذ انشائها حتى عام ١٩٥٨ من جميع المصادر الأجنبية بلغت مايقرب من ٣٠٠٠ مليون دولار) .

ومما يصعب الحصول عليه أن بعض التعويضات التى تدفع لاسرائيل سينتهى أجلها هذا العام كالتعويضات الألمانية .

وهناك خطط أخرى لجأت اليها اسرائيل محاولة بها أن تتفادى من الانهيار الاقتصادى الداخلى أذكر منها •

أولا : خطة تدعيم الرى لزيادة انتاجية الأراضى الزراعية :

تعلم اسرائيل أن مستقبلها بل معركتها التى تخوضها فى سبيل البقاء ، يتوقف على الاستثمار الكامل للمصادر المائيه الموفورة فى الجزء المحتل من فلسطين •

وتتالف مصادر الرى فى هـــذا الجزء اساسا من نهر الأردن وروافده التى تنبع كلها من الاراضى العربية ومن مياه الأمطار والسيول والمياه الجوفية •

ولقد أثبتت البحوث والدراسات والكشوف « الهيدروليكية » التى أجرتها السلطات اليهودية مؤخرا أن المصادر المائية الاجمالية فى فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التى تتطلبها مشاريع التنمية بشرط أن تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ولا يسمح بضياع أية كمية منها دون فائدة ، وهذا فى الواقع هو الهدف الذى حددته السلطات اليهودية لخطة الرى الشاملة والتى أعدها الخبراء اليهـــود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين •

وقد قسم الجزء المحتل من ناحية المصادر المائية الى ثلاث مناطق طبيعية :

أ ــ المنطقة الشمالية : وهى التى تحتوى فائضا من الماء يزيد على احتياجاتها الحالية •

ب ــ المنطقة المتوسطة : التى تتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة •

ج ــ المنطقة الجنوبية وهى التى نعانى نقصا شديدا فى الماء (وهى صحراء النقب) وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الأولى لقيامها فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التى تعتبر كل منها جزءا من المشروع الاقليمى الشـــامل للرى • وقد أنجزت فعلا بعض المشروعات الصغرى لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والأمطار والسيول والأنهار وأبرز مشروعات الرى هى : ــ

أ ــ المشروع المركزى لجر مياه الأردن ــ وهو يقوم على جر مياه نهر الأردن من نقطة تقع جنوبى بحيرة المحولة فى أقبية مكشوفة وأنفاق محفورة فى الصخر وأنابيب ضخمة من الأســـمنت تحمل ٣٥٠ مليون متر مكعب فى السنة الى جنوب البلاد حيث المنشآت اليهودية فى النقب •

ب ــ مشروع رى وادى نيسان ــ ويقوم على جر المياه من بحيرة طبرية من الزاوية الجنــوبية الغربيــة للبحيرة فى أنابيب وقنوات مكشوفة الى السهول والمستعمرات اليهودية تزود تلك المنطقة بحوالى خمسين مليون متر مكعب فى السنة •

ج ــ مشروع مياه الجليل الأعلى ــ ويقوم على رى المناطق الزراعيــة فى الشمال بقنى تتدفق فيها المياه من ينابيع روافد نهر الأردن المحولة ، وتمتد هذه القنى فى مراحلها الأخيرة حتى تشمل

المستعمرات الشمالية كلها ـ وتزود تلك المناطق ب ١٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ٠

د ـ مشروع الجليل الغربى : ويقوم على استغلال الينابيع الطبيعية فى « وادى الفرن » وجرها فى خط من القنوات يبتدىء من شمالى عكا منحدرا الى الجنوب الشرقى حيث يلتقى مع الخط المركزى لمشروع مياه الأردن جنوبى مدينة الناصرية ويتجاوزه الى جهة الشرق حتى يكاد يلتقى بسهول بيسان وتجرى فيه المياه بمعدل ١٠٠٠٠ متر مكعب فى الساعة ٠

هـ ـ مشروع نهر العوجا (اليركون) وهو يقوم على استغلال ينابيع رأس العين (شمالى شرقى يافا) التى يتكون منها نهر العوجا وتحويلها فى خطين من الأنابيب تحملان ٧٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى سهول النقب الشمالى ٠

ويجمع هذه المشروعات الخمسة مشروع كبير واحد يسميه اليهود (المشروع الأقليمى للرى) ٠

ثانيا : خطة رى الأراضى الصحراوية فى النقب :

يعمل اليهود على رى أراضى صحراء النقب بمحاولة جر مياه نهر الأردن الى فيافى النقب ، وكانت أولى هـذه المحاولة تجفيف بحيرة الحولا ٠

وقد حمل اليهود فكرة تجفيف بحيرة الحولا قبـل الحرب العالمية الأولى عندما منحت الحكومة العثمانية امتياز التجفيف شركة

عثمانية سورية ، ولما تقلص ظل العثمانيين عن الديار الشامية بعد الحرب ، حرص اليهود على شراء الامتياز ،واشترته شركة (هاشخرت هايشوب) ، اليهودية في فلسطين سنة ١٩٣٤وقامت الشركة المذكورة بقياس حركة الروافد التى تصب في البحيرة وقوة تيارات مياه الأمطار فتبين لها أن سرعة تدفق المياه في البحيرة تبلغ في موسم الشتاء ٨٠ مترا مكعبا في الثانية وبذلك تكون كمية المياه التى تتدفق على الحولة في موسم الأمطار حوالى ٨٠٠ مليون متر مكعب .

ورواقد الأردن التى تصب في بحيرة الحولة ثلاثة :

١ ــ نهر بنياس : وينبع على بعد كيلو مترين من الحدود الاسرائيلية في الأراضى السورية ، وقوته متران مكعبان في الثانية صيفا ، وأربعة أمتار مكعبة في الثانية شتاء .

٢ ــ نهر دان : وينبع من تل القاضى بين الحدود السورية والاسرائيلية ــ وتتدفق مياهه بقوة ١٢ مترا مكعبا في الثانية طوال أيام السنة ويرتفع ٢٠٠ متر عن سطح البحر .

٣ ــ نهر الحاصبانى : وينبع من الأراضى اللبنانية ويجرى فيها الى مسافة ٤٠ كيلو مترا الى أن يدخل أراضى فلسطين ويرتفع عن سطح البحر ٦٠٠ متر ، ويتدفق في البحيرة بمعدل ٢٠ مترا مكعبا في الثانية في فصل الشتاء ، ويضعف في فصل الصيف .

ووضع اليهود مشروع التجفيف وبدءوا به في ١٩٤٩/١/٩ ، وذلك ببناء قناتين عميقتين عريضتين ، واحدة في شرقى البحيرة

والأخرى فى غربيها ، وعرض كل منهما فى أسفلها عشرة أمتار وفى أعلاها ٣٠ ـ ٤٠ مترا وعمقها ٦ أمتار • وتمتد القناتان بطول البحيرة فتتجمع فيها مياه البحيرة وتربط بينهما فى الجنوب عند الغرب قناة عميقة عريضة تشكل المجرى الرئيسى لنهر الأردن مجرى ٨٠مترا مكعبا فى الثانية وتوفر حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب من الميــــاه فى السنة،وكانت قبل التجفيف تفيض عن المجرى القديم الضيق وتشكل المستنقعات الواسعة المحيطة بالبحيرة •

وكان هذا التجفيف الذى انتهت جميع مراحله عام ١٩٥٦هو الخطوة العملية الأولى فى مشروع الرى الاقليمى اليهودى على اعتبار أن المياه أصبحت تتدفق من جنوب البحيرة بمعدل ٨٠٠ مليون متر مكعب فى السنة وتؤمن جدا أدنى لمشروع الرى اليهودى قدره ٢٥٠ مليون متر مكعب فى السنة •

وأهم الخطوات التى يشتمل عليها هذا المشروع :

أولا : شق مجرى جديد لنهر الأردن فى القطاع الممتد بين جنوب الحولة وشمال بحيرة طبرية وطوله ٢٠ كيــلو مترا • وذلك بدل المجرى الطبيعى الذى يضيق بالمياه المتــــدفقة فيه وتفيض على جانبيه وتشكل الروافد والمستنقعات حوله •

ثانيا : اقامة محطة توليد كهربية فى الزاوية الشمالية الغربيــة لبحيرة طبرية ـ تحركها المياه المتدفقة فى المجرى الجديدالذى يرتفع عند خروجه من الحولة ٢٠٤ مترا عن مستوى مصبه فى بحيرة طبرية

ويحرك فى اندفاعه محطة التوليد بقوة ٢٥ الف كيلوات فى الساعة ومحطة القوى هذه تحرك مضخات ضخمة تتولى رفع المياه من البحيرة ودفعها فى قناة مكشوفة تمتد من تلك المنطقه الى الغرب حتى تصب فى البحيرة الصناعية التى بناها اليهود فى سهل البطوف شمالى مدينه الناصرة وجعلوها الخزان الرئيسى لمشروع الرى الاقليمى •

ثالثا : بحيرة البطوف :

فى سنة ١٩٥١ شرعت الصحف اليهوديه تتحدث عن مشروع بحيرة صناعية كبرى تبنى فى سهل البطوف شمالى الناصرية لاتخاذها خزانا رئيسيا لمشروع الرى الافليمى اليهودى • وفى حزيران (يونيو) سنة ١٩٥٢ شرع العمال والمهندسون اليهود فى بناء البحيرة واقامة السدود الرئيسية لتلتقى مياه المشروع الاقليمى المتدفقة من الشمال ومياه السيول والأمطار فى تلك المنطقة •

رابعا : نفق جبال منشه شمال شرقى منطقة عكا :

وتنحدر المياه من بحيرة البطوف الى جهة الجنوب الغربى بوساطة أنابيب الأسمنت الضخمة التى تنتج محليا ، وقبل انحدار المجرى الى السهل الساحلى جنوبا تعترضه سلسلة جبلية ، وقد باشر اليهود عام ١٩٥٧ شق نفق فى باطنها يبلغ طوله ٧ كيلو مترات لمرور مياه المشروع وتنحدر المياه من هذا النفق فى أنابيب جنوبا حتى ضواحى تل أبيب وهناك تلتقى الأنابيب بمشروع نهر اليركون الذى يمتد من رأس العين جنوبا مسافة ٧٥ كيلومترا حاملا الى النقب أكثر

من ٧٠ مليـــون متر مكعب من ميـــاه نهر (العوجا) اليركون فى السنة •

أما الأنابيب المنحدرة من الشمال فى القناة الرئيسية للمشروع الاقليمى فتستمر فى انحدارها حتى تصل الى بقعة مجاورة لمدينـــة بئر السبع ومن هناك تتفرع منها أنابيب أصغر حجما تحمل ميـــاه الأردن فى مراحل المشروع النهائية الى قلب النقب وجنوبه •

ومن الملاحظ أن السلطات الاسرائيلية قد نشـطت أخيرا فى القيام بالخطوات العملية اللازمة للاسراع فى هذا المشروع وخاصة بعد أن استفحلت الأزمة الاقتصادية الداخلية وظهر الانهيار الاقتصـادى بهذا الشكل الواضح •

وقد بحث مشروع تحويل مجرى نهر الأردن عدة مرات داخل اجتماعات الجامعة العربية وكان بحث هذا المشروع سبب دعوة الأردن للسيد الأمين العام للجامعة العربية لزيارتها فى أوائل مارس الماضى وقد ذكر السيد الأمين العام ردا على الأسئلة التى وجهت اليه فى هذا الشأن أن المسألة من وجهتها الفنية بيد الفنيين الذين سيمضـون فى تنفيذها ، أما الوجهة العسكرية فانها من اختصـاص مجلس الدفاع العربى •

ثالثا : الخطة الخمسية فى اسرائيـــل : (١٩٦٠/١٩٦٤) ومن المحاولات التى قامت بها اسرائيل لعلاج الأزمة الاقتصادية الداخلية وضع خطة تنمية خمسية تبدأ من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ ،ولعل

اسرائيل قدأقدمت على وضع هذهالخطةبعد أن تبينتأنالاعانات والمساعدات المالية التى تحصل عليها من الخارج لم تعالج نقط الضعف الأساسية فى اقتصادياتها ، وهى تعلم أن بعض هذه المساعدات لابد أن تتوقف يوما ما ، بالاضافة الى أنها سوف تبدأ باستهلاك سندات الاستغلال والتنمية وقدرها ٣٦٠ مليون دولار تقريبا من عام ١٩٦٢ و ١٩٦٤ •

ازاء ذلك قامت السلطات الاسرائيلية بوضع خطتها الخمسيه . وكان الغرض من هذه الخطة معالجة النقص فى الاقتصاد الاسرائيلى واعداده لمواجهة ظروف الخفض المنتظر فى رءوس الأموال والاعانات الواردة • وترمى الخطة الى أن يكون معدل الزيادة فى مجمل الدخل الأهلى ٨ ٪ •

وهذه الزيادة يمكن أن تتحقق بالتوسع فى العمالة وبزيادة الانتاجية كذلك ترمى الخطة الى الاهتمام بالتصنيع ولا سيما فى مجال المعادن والكيماويات والتعدين •

غير أنه لتحقيق المعدل المشار اليه وهو ٨ ٪ يجب أن يزيد مجمل الاستثمار من ٩٠٠ مليون ليرة اسرائيلية فى عام ١٩٥٩ الى متوسط سنوى قدره ١٠٨٠ر١ مليون ليرة اسرائيلية أى حوالى ٢٠ ٪ فى الفترة ١٩٦٠ / ١٩٦٤ وهذا من العسير تحقيقه ، ومن معوقاته أن الاستثمارات الأجنبية التى تقدر بحوالى ٦٠ ٪ من مجمل الاستثمار سوف تتناقص بعد عام ١٩٦٢ عندما تنتهى التعويضات الالمانية لاسرائيل •

وكانت هذه الخطة تقدر زيادة الصادرات والخـدمات بحوالى ٣٦٠ مليون دولار أى بمعدل سنوى قدره ١٦ ٪ ، كمـا توقعت أن تزداد السـلع الصـناعية الى ثلاثة أضـعاف صادرات المنتـجات الزراعية •

وكذلك كان ينتظر أن تحدث زيادة كبيرة فى الصـادرات غير المنظورة نتيجة لزيادة ايرادات الشحن المتوقعة من التوسع فى الأسطول التجارى الى بليون طن ، ولهذا كان يرجى أن ترتفع جملة الايرادات الى ١٠٠ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٦٤ •

ولكن يبدو أن أغلب هذه الأهداف لن تتحقق ، فان انخفاض مستوى التحويل الخارجى والداخلى قد أعاق تنفيذ عدة مشروعات من تلك التى وضعت فى الخطة ، كما أن الصـادرات المنظورة ، وغير المنظورة لم تزد بل انخفض بعضها وهـذا يؤكده الاجراء الأخير الخاص بتخفيض سعر الليرة الاسرائيلية •

رابعا : مشروعات توسيع التنقيب عن المناجم فى اسرائيل :

وأخيرا فقد نشرت جريدة لاموحاب الاسرائيليـة أنباء عن دراسات واسعة النطاق تجرى للتوسع فى اقامة عدة مشروعات خاصة بتوسيع التنقيب عن المناجم فى اسرائيل كجزء من الخطط التى تضعها اسرائيل لمحاولة التفادى من الانهيار الاقتصـادى الداخـلى وانقاذ اقتصادياتها التى أخذت فى التدهور •

وقد ذكرت الجريدة أن السير لوك اسبايسر الخبير الانجليزى

المعروف ورئيس المجلس الاستشارى فى وزارة الدفاع الاسرائيلية وضع تقريرا عن تطور أعمال المناجم وشركات التنمية الاسرائيلية ، ذكر فيه أن هناك عقبات كثيرة تحول دون تحسين انتاج النحاس وزيادة الكميات المستخرجة من المناجم فى منطقة تمناع وذلك بسبب قلة الأفران الكهربية •

وقال اسبابسر : ان المجلس الاستشارى اجتمع مدة أسبوعين فى دورته الأخيرة من ١٢ ـ ٢٦ من أكتوبر وكان يعقد جلساته فى بئر السبع ودرس أحوال جميع الشركات التى تديرها الحكومة كما أنه قدر نفقات هذه الشركات خلال السنة المالية التى انتهت يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٦١ وظهر أن هذه النفقات قد زادت بنسبة ١١٪ عن السنة الماضية ، وبلغت ١٤١ مليون ليرة اسرائيلية فى حين بلغت نسبة الزيادة فى الانتاج ٤٪ فقط كما زاد استهلاك الكهربا بنسبة ١٤٪ وبلغ انتاج الكهربا ٢٤ و ٢ مليون كيلو ساعة ، وبلغت قيمة البضائع التى صدرتها هذه الشركات الحكومية الى الخارج ٢٣ مليون ليرة ومجموع قيمة انتاج هذه الشركات ٣٩ مليون ليرة • مع أن المبالغ التى أنفقت عليها قد بلغت ١٤١ مليون ليرة •

وقد ظهر من دراسات المجلس أن كميات النحاس فى المنجم المكشوف فى تمناع قد بدأت تنضب وسوف لايبقى فى هذا المنجم شىء من النحاس فى العام القادم ولذلك أصبح من الضرورى حفر منجم جديد بوساطة عمال متدربين على أعمال المنجم وعلى أفران كهربية •

وقد وضع مشروع خاص لتوسيع العمل فى المناجم من أجل الوصول الى انتاج ١٤ ألف طن من النحاس الخام سنويا .

أما مشروعات البحر الميت فان القرض الدولى الذى تقرر صرفه عليها سوف يساعد على انقاذها من التدهور المالى وينتظر أن يتم قريبا انشاء مشروع لاستخراج البروميد بمعدل ٩٠٠ طن فى السنة وتجرى مفاوضات مع البنك الدولى لانشاء مستودعات فى ايلات تسع ٣٠ ألف طن من مستخرجات المناجم وقد درس المجلس مشروعا باستثمار ٣٥ مليون ليرة فى مناجم الفوسفات من أجل انشاء ثلاث وحدات انتاجية أخرى ، ولكن الدراسة الدقيقة قد برهنت على أن مناجم الفوسفات فى اسرائيل لاتتحمل اقامة وحدات أخرى لأن موجودات المناجم لاتكاد تكفى لتشغيل الوحدات الحالية .

وأسفرت دراسات المجلس بشأن البترول عن الوصول الى نتيجة نهائية وهى أنه لايوجد فى اسرائيل سوى حقل بترول تمتد عروقه الى منطقة غزة .

ولا تزيد كميات المخزون الاحتياطى فى أعمال الحقل على مليون طن يمكن استخراجها فى خلال عشر سنوات .

ثانيا : محاولة الانضمام للسوق الأوربية المشتركة وأهدافها .

ذكرت فيما تقدم بعض الوسائل التى قامت بها اسرائيل أخيرا فى محاولات انضمامها للسوق الأوربية المشتركة وموقف دول السوق

منها ، كما ذكرت أسباب اصرار اسرائيل على اتمام هذه الخطوة فى هذا الوقت بالذات واكتفى هنا بذكر النتائج السياسية والاقتصادية التى سوف تعود على اسرائيل اذا هى نجحت فى الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة أو حتى تكوين علاقات اقتصادية قوية معها •

فمنذ فترة طويلة واسرائيل تحاول الانضمام الى السوق الأوربيه أو تكوين صلات اقتصاديه قوية معها ، واسرائيل كما هو معروف ـ لاتقوم بأية خطوة الا بعد دراستها ومقارنة النتائج التى ستعود عليها من جراء اقدامها على تنفيذ هذه الخطوة ، ويبدو ان دراسة هذا الموضوع قد بدأت عقب قيام السوقالمشتركة عام **١٩٥٧** أى فى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل لم تفق بعدمنالهزيمةالكبرى التى أصابتها فى العدوان الثلاثى حيث ردت على أعقابها وعادت الى ماوراء حدودها •

وبعد هذا العدوان يبدو أنه لم يكن لاسرائيل خططعسكرية قريبة وكذلك فقد توقفت حملات دعايتها حتى ينتهى ـ على الأقل الأثر السيء الذى تركه هذا العدوان وكان على اسرائيل أن تبحث عن وسائل جديدة فى محاولة تدعيم كيانها ولعلها قد وجدت بعض هذه الوسائل فى محاولة تقوية علاقتها الاقتصادية بالخارج •

وحينما كانت اسرائيل تفكر فى هذه الناحية كانت السوق الأوربية المشتركة تتكون فى عام **١٩٥٧** من كل من الدول الأوربية

الست (ألمانيا الغربية ـ فرنسا ـ ايطاليا ـ هولندا ـ بلجيكا ـ ولوكسمبورج) وكان تكوين السوق المشتركة خطوة تالية لخطوات تمهيدية ناجحة بدأت منذ عام ١٩٥١ حيث تم تكوين هيئة الفحم والصلب الأوربية كما ذكرت من قبل ، وقد عاصر قيام السوق تكوين منطقة التجارة الحرة بقيادة بريطانيا وست دول أخرى هى السويد والنرويج والدانمرك وسويسرا والبرتغال والنمسا • ومن المحتمل أن اسرائيل كانت تفاضل بين الانضمام للسوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة عندما قررت الانضمام للسوق الأوربية المشتركة وبالطبع فقد تبين لها فيما بعد أنها كانت على صواب فى هذا التفضيل عندما ظهر أخيرا أن انجلترا نفسها ـ وهى زعيمة منطقة التجارة الحرة ـ تحاول الانضمام للسوق الأوربية المشتركة غير أن الذى يعوق سرعة انضمامها هو ارتباطها بدول الكومنولث والسياسة التى قد تتبع ازاء انتاج وتوزيع السلع الزراعية التى تعد ذات أهمية كبرى لدول الكومنولث مثل استراليا وغانا كما أنه يلاحظ أن كلا من اليونان واسبانيا قد تقدمت بطلب انضمامها للسوق الأوربية المشتركة وأعطت اليونان فترة انتقال قدرها ٢٢ سنة حتى يتم انضمامها للسوق المشتركة •

وعلى ذلك فليس من المستبعد أن تفكير اسرائيل فى انضمامها للسوق المشتركة قد جاء مع مولد هـذه السوق وأن من أسباب تفضيلها الانضمام للسوق الأوربية المشتركة دون غيرها من التكتلات الاقتصادية الأخرى ـ وضوح الأهداف الاقتصادية والسياسية التى

تقوم عليها اتفاقية السوق وظهور النتائج العملية لهذه الاتفاقية قبل الوقت المقرر لها •

كما أنه من أسباب ذلك أيضا العجز المستمر الذى كان يظهره الميزان التجارى الاسرائيلى مع دول السوق المشتركة وقد بلغ المتوسط السنوى له فى الأعوام ٥٨/٦٠ ما يقرب من ٨٥ مليون دولار والميزان التجارى الاسرائيلى يظهر عجزا مع دول كثيرة لا مع دول السوق فقط فمثلا يظهر عجزا كبيرا مع الولايات المتحدة الامريكية بلغ فى المتوسط ١٣٠ مليون دولار سنويا غير أن المساعدات المالية من هذه الدولة تساعد اسرائيل على مواجهة هذا العجز فى الميزان التجارى أما بالنسبة للعجز مع دول السوق المشتركة فان التعويضات الالمانية أصبحت فى طريقها الى الانتهاء ، وعلى ذلك فليس أمام اسرائيل لكى تعالج هذا العجز سوى الانضمام لدول السوق المشتركة أو تكوين علاقات اقتصادية قوية معها تساعدها على مواجهة هذا العجز ولعل تخفيض سعر الجنيه الاسرائيلى الذى جاء فى أعقاب زيارة مندوبى دول السوق لاسرائيل وبعد وقوفهم على طبيعة الاقتصاد الاسرائيلى كان نتيجة لتوجيه من هؤلاء المندوبين أخذت به اسرائيل **فالواقع أنه كان لابد من هذا التخفيض فى سعر الجنيه الاسرائيلى** حتى يكون معادلا لسعره الحقيقى المنخفض فى الأسواق الخارجية وحتى تتقارب قوته الشرائية فى الخارج من العملات الأخرى لدول السوق كالمارك الالمانى والفرنك الفرنسى والليرة الايطالية •

يتبين من ذلك أن اسرائيل قد وجدت أن أحسن الوسائل فى معركة تدعيم اقتصادياتها مع الخارج هو انضمامها الى السوق الأوربية المشتركة وعن طريقها تستطيع تحقيق أهداف سياسية واقتصادية لن تستطيع تحقيقها بدون هذه السوق مهما تلقت من مساعدات واعانات وقد كانت تجربتها فى محاولات تغلغلها الاقتصادى مع دول افريقية أكبر برهان عملى على اخفاقها حيث ما لبثت أن ووجهت بنشاط مضاد من الجمهورية العربية المتحدة التى أعطتها دليلا جديدا على أن الجمهورية العربية المتحدة وراء كل نشاط يهدف الى تدعيم الكيان الاسرائيلى وتجميد القضية الفلسطينية .

أما الأغراض السياسية والاقتصادية التى تهدف اسرائيل الى تحقيقها عن طريق انضمامها للسوق المشتركة فانها تلخص فيما يأتى :

أولا : من النواحى السياسية :

١ ـ تشديد الضغط على الدول العربية لعقد صلح معها ، اذأن انضمام اسرائيل للسوق المشتركة والتزام الدول الأعضاء فيها بتعزيز اقتصاديات اسرائيل طبقا لاتفاقية السوق المشتركة يؤدى بصورة تلقائية الى انحياز هذه الدول الى اسرائيل فى نزاعها مع الدول العربية وبالتالى الى وقوف هذه الدول الى جانب اسرائيل فى ضرورة تصفية

قضية فلسطين على أساس المحافظة على الكيـــان الاسرائيلى واهمال حقوق اللاجئين العرب •

٢ ـ هناك احتمال كبير هو أن تكسب اسرائيل صداقة الدول المرتبطة مع دول السوق بعلاقات معينة أو التى تقع تحت سيطرتهـا وبالتالى سوف تنال اسرائيل عطف هذه الدول وتأييدها ، بل ان هذا يبدو أمرا مؤكدا بالنسبة للدول التى ينتظر أن تضم للسوق المشتركة ومن الملاحظ أن الخطوات تتخذ حاليا لتشمل هذه السوق كثيرا من الدول الأفريقية التى كانت خاضعة للنفوذ الفرنسى •

٣ ـ ذكرت أنه بعد أحداث السويس عـام ١٩٥٦ رســـمت اسرائيل سياستها على أساس الاهتمام بتدعيم كيانها الاقتصادى مـع زيادة هجرة اليهود المقيمين بالخارج ولعل الغـــاء قيود الهجرة بين المعتدين فى دول السوق المشتركة يساعد اسرائيل على تحقيق هذا الهدف ويزيد من عدد المقيمين بها سواء من اليهود أو من الرعايا الأوربيين ويلاحظ أن زيادة عدد سكان اسرائيل من عوامل التنمية **الاقتصادية فى اسرائيل •**

ومن الجدير بالذكر أن سياسة اسرائيــل منـــذ أن قامت فى عام **١٩٤٨** تهدف الى زيادة عدد سكانها باستقدام اليهود من جميـع الجنسيات وقد بلغ عدد المهاجرين اليها ما يأتى :

السنة	عدد المهاجرين الى اسرائيل
١٩٤٨	١٠١٨٢٨
١٩٤٩	٢٣٩٥٧٦
١٩٥٠	١٧٠٢٤٩
١٩٥١	١٧٥٠٩٥
١٩٥٢	٢٤٣٦٩
١٩٥٣	١١٣٣٦
١٩٥٤	١٨٣٧٠
١٩٥٥	٣٧٤٧٨
١٩٥٦	٥٦٢٦٤
١٩٥٧	٧١١٠٠
١٩٥٨	٢٦٠٦٣
المجموع	٩٣١٧٢٨

٤ ــ انضمام اسرائيل للسوق الأوربية المشتركة يساعدها على التزود بالمساعدات العسكرية اللازمة من بعض دول هذه السوق لاستخدامها « كمطية » فى أى اعتداء على الدول العربية أو الدول الافريقية أو غيرها كما حدث فى عدوان السويس والنتيجة أن اسرائيل ستزداد امكانياتها الحربية والعسكرية بل ان خطورة هذه

الناحية قد تكون نتيجة ارتباط اتفاقية السوق الأوربية المشتركة باتفاقية المجتمع الذرى •

٥ ـ ارتباط اسرائيل بدول السوق المشتركة وتدعيم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية معها يمكن اسرائيل من تقوية أجهزة دعايتها والاعلان الذى يساعدها فى تضليل الرأى العام العالمى واخفاء حقيقة المشكلة الفلسطينية وكسب عطف مزيد من الدول ، وهذا بدوره يساعد اسرائيل على تصفية المشكلة بصفة نهائية •

٦ ـ هناك احتمال كبير أن دول السوق المشتركة فى حالة انضمام اسرائيل اليها ـ سوف تقوم بحملة واسعةالنطاق لدى المنظمات الدولية لتأييد حرية مرور السفن الاسرائيلية عبر قناة السويس •

كما أن انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة سيتبعه اشتراك اسرائيل فى كثير من المنظمات والهيئات والشركات الاقتصاديةالتابعة لدول السوق المشتركة ولا شك أنه سيكون من بينها الشركات الملاحية التى تمر سفنها عبر قناة السويس وهذا يؤدى بطريقة غير مباشرة الى عبور السفن والبضائع الاسرائيلية قناة السويس ممايخلق موقفا معقدا وخطيرا •

ثانيا : النواحى الاقتصادية :

١ ـ ارتباط اسرائيل باتفاق ما مع منظمة السوق الأوربية المشتركة يؤدى الى تدعيم كيانها الاقتصادى حيث أنهاستصبح شريكة فى كتلة اقتصادية تعتبر من أقوى الكتل الاقتصادية فى العالم ، ومن

ثم يمكن الاستفادة من التخفيض الجمركى على صادرات اسرائيل ووارداتها بالنسبة للتبادل التجارى بينها وبين دول السوق الأوربية المشتركة مما سيؤدى الى زيادة حجم التبادل مع دول السوق وبالتالى مع دول ماوراء البحار بالقارة الافريقية •

كما أن ارتباط الاقتصاد الاسرائيلى باقتصاديات دول السوق المشتركة ومايترتب على ذلك من خلق مصالح اقتصادية متشابكة ومتزايدة بين دول السوق واسرائيل يجعل الدول العربية والافريقية تواجه جبهة اقتصادية متعددة الأطراف •

٢ ـ زيادة القدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية فى أسواق دول السوق المشتركة والدول التى ستنضم اليها بسبب الاعفاءاتالجمركية ورفع القيود الجمركية مما قد يجعل من السلع الاسرائيلية منافسا خطيرا للسلع العربية والافريقية المثيلة فى تلك الأسواق سواء فى قطاع المواد الأولية والزراعية والحيوانية أو فى القطاع الصناعى مما يعوق صادرات السلع العربية الى دول السوق المشتركة •

٣ ـ تدعيم الكيان الاقتصادى الاسرائيلى سيفتح أمامه مجالات واسعة من ناحيتى التسويق والاستثمار مما قد يؤدى الى استعادة السيطرة على اقتصاديات الدول الافريقية عن طريق السوق المشتركة وكذلك بالنسبة لبعض الدول الأسيوية التى أصبحت تشكل سوقا كبيرة للمنتجات العربية •

٤ ـ تنشيط الصادرات الاسرائيلية ينعش الانتاج الاسرائيلى

ويدفعه الى العمل بأقصى طاقته وهذا كله سيؤثر فى المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة حول اسرائيل ويخفف ضغطها وكذلك سيساهم فى حل مشكلات متعددة يواجهها الاقتصاد الاسرائيلى فى الوقت الراهن مثل البطالة وضعف الاستثمار وانخفاض الأجور وارتفاع الأسعار الى آخر المشكلات التى سبق ذكرها •

٥ ــ سيعطى هذا الانضمام الاقتصاد الاسرئيلى قدرا كبيرا من الاستقرار والثقة العالمية مما يسهل لاسرائيل الحصول على قروض أخرى من مؤسسات التمويل الدولية ويترتب على هذا حرمان الدول الأفريقية من هذه القروض للمساهمة فى تنمية اقتصادياتها •

٦ ــ تحقق اتفاقية السوق المشتركة فيما تتضمنه من حريه انتقال عنصر العمل بين الأعضاء الأهداف البعيدة المدى لخطط اسرائيل التوسعية وذلك عن طريق امدادها بالقوى البشرية المدربة مما يمكنها من استخلاص المهارات العلمية الفنية والادارية التى تساعدها على رفع مستوى انتاجها وخفض تكلفته •

٧ ــ انضمام اسرائيل الى اتفاقية السوق الأوربية المشتركة وما ينجم عنه من انتعاش الاقتصاد الاسرائيلى سوف يجعل عملتها تقف على أقدام ثابتة وربما جعلتها عملة قابلة للتحويل مما يؤدى الى تداولها على مجال أوسع وخاصة فى النطاق الأفريقى •

٨ ــ اضعاف النطاق الذى تضربه المقاطعة الاقتصادية العربيه وهو السلاح الأول الذى تجابه به الدول العربية اسرائيل ، اذستتمكن

من اضافة أسواق جديدة لمنتجاتها التى يرجى أن تنخفض تكلفتها في حالة انضمامها للسوق المشتركة ، كما أنه سيكون من السهل تصريف البضائع الاسرائيلية فى الدول العربية بطريق غير مباشر وبوساطة احدى دول السوق .

٩ ـ اشتراك اسرائيل فى السوق سيؤدى الى زيادة طاقة خط أنابيب نقل البترول من ايلات الى حيفا ، واذا ساهمت بعض دول السوق الأوربية فى تقوية هذه الطاقة فستكون النتيجة :

أ ـ اضعاف حركة المرور عبر قناة السويس .

ب ـ التأثير على أسعار البترول العربى فى الأسواق العالمية .

ج ـ احتمال تفكير اسرائيل فيمشروعها القديم الخاص بحفر قناة من ايلات الى البحر الأبيض كقناة السويساذاوجدت الوسائل المشجعة لهذا المشروع .

تلك هى الأهداف التى ستسعى اسرائيلالىتحقيقها اذانجحت محاولاتها فى الانضمامالى السوقالاوربيةالمشتركة ، وهىأهداف تعنى تقوية الكيان الاقتصادى الداخلى والخارجى لاسرائيل كماتعنى مزيدا من الضغط على الدول العربية بقصد تصفية القضية الفلسطينية وقبول الصلح معها .

وهذه كلها أمور خطيرة للغاية وتتطلب مواجهة عملية سريعة لامجرد اصدار تصريحات أو توجيه انذارات • وهنا يبرز أمامنا سؤال هام يبدو معقدا :

ما الخطوات العملية الفعالة التى يمكن أن تتخذها الدول العربية للرد على مثل هذه المحاولة الاسرائيلية ؟

لعل استعراض المحاولات التى قامت بها اسرائيل ونجحت فى أكثرها ، يجعل الاجابة عن هذا السؤال أقل تعقيدا وبخاصة أننى سأتناول بالتحليل نتائج هذه المحاولات •

الفصل الرابع

محاولات اسرائيل التوسعية وكيف واجهتها البلاد العربية

فى ٢ من نوفمبر عام ١٩١٨ نجحت اسرائيل فى أولى محاولاتها وحصلت على وعد بلفور .. ففى ذلك اليوم كتب بلفور وزير خارجية بريطانيا الى اللورد وتشيلا الزعيم اليهودى المعروف الخطاب التالى :

« يسرنى جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته .

ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، وستبذل جهودها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان **الأخرى** » .

وبينما كانت الوزارة البريطانية مجتمعة لتوافق على النص

النهائى لوعـد بلفـور كان الزعيم الصـهيونى الكبير وايزين (الرئيس الاول لاسرائيل) يترقب اعـلانه وقـد كتب يقـول فى هذه المناسبة .

« كنت أتنظر خارج مكتب الوزارة البريطانية حينما أحضر لى سايكس الوثيقة هاتفا ـ انه غلام يادكتور « وايزمن » » .

وكان هذا الوعد نقطة البداية فى سبيل أكبر مأساةانسانية عرفها التاريخ .

ومنذ صدور هذا التصريح دأب الصهيونيون على القيام بنشاط فعلى ـ لتحقيق مطامعهم التى كانت تهدف فى البداية الى تقسيم فلسطين ، فعندما أعلن الانتداب البريطانى على فلسطين بذلوا جهـدا مستميتا حتى تضمن صـك الانتداب مادة تنص عـلى أن توفر الدولة صاحبة الانتداب الظـروف لاقامة وطـن قـومى يهودى .

ولما كان العاملان الرئيسيان لاقامة الوطن القومى المطلوب هما الهجرة والارض ، فقد نصت المـادة السادسـة من صـك الانتداب على أن مهمة الادارة أن تعمل على تيسير هجرةاليهود الى فلسطين فى ظـروف مناسبة ، ثم تشجيع توطينهم على نطـاق واسع فى الاراضى الفلسطينية بما فيها أملاك الدولة والاراضى البور التى لم تستغلها المرافق العامة .

وبمقتضى هذه المادة بلغت مساحة الاراضى المنزرعـة من

أملاك الدولة التى أقطعتها حكومة الانتداب ليهود فلسطين طوال السنوات الثلاث والعشرين ١٧٤٠٠ دونم أو مايعادل نحو ٤٠٠٠ فدان فى حين نال العرب فى المدة نفسها ٣٥٠٠٠٠ دونم ، لذا كان لزاما على البنك الوطنى اليهودى أن يشترى كل ما يحتاج اليه اليهود والمهاجرون من الاراضى .

أما فيما يتعلق بالهجرة فقد أصدرت حكومة الانتداب قرارا فى أواخر عام ١٩٢٠ يبيح للوكالة اليهودية ادخال ١٥٦٠٠٠ مهاجر يهودى فى السنة على شرط أن تتحمل نفقات معيشتهم خلال سنة كاملة من تاريخ دخولهم ، وعلى ذلك بلغ عدد المهاجرين خلال السنة الاولى ١٠ آلاف ، ولكن المنظمة الصهيونية رأت أن هذا العدد قليل فحملت المندوب السامى « اليهودى » على أن يصدر قرارا آخر بدخول فئات معينة من المهاجرين ولاسيما أولئك الذين لديهم موارد خاصة ويريدون اقامة دائمة فى فلسطين وكذلك أصحاب المهن والحرف الذين يبدون الرغبة فى مزاولتها بفلسطين ومن يحصلون على عقود للعمل عند أصحاب رءوس الاموال والمصانع وبدأ اليهود يعدون العدة لمواجهة مستقبل مثقل بالعوائق الضخمة وقد واجهته أولا مشكلة دعم الرقعة التى كانوا يريدون الحصول عليها عن طريق تقسيم فلسطين والتى كان السكان اليهود أقلية فيها وكان العرب الذين يقطنون تلك المنطقة أكثر عددا ويتغلبون فى كل تصويت يجرى فى أى قضية من القضايا .

وللتغلب على هذه المشكلة بدأ يهود تل أبيب خلال سنوات « الانتداب البريطانى ١٩٢٣ – ١٩٤٧ » محاولة واسعة النطاق لاستقدام المهاجرين الذين لم يكن لهم مكان فى البلاد ، ونجحت المحاولة وتم استقدام أعداد كبيرة من اليهود .

وعندما أعلن قيام اسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ كانت لاتزال ضعيفة لاتقوى على الحياة ، فان أغلب سكانها – أى مايقرب من ٣٣٦ الف نسمة – كانوا من المهاجرين – وكان عدد كبير منهم لايزال فى حاجة الى غذاء وكساء وكان على السلطة الاسرائيلية أن توجد لهم مواطن يستقرون فيها : بيوتا يعيشون فيها ومزارع ينتجون منها ... الخ .

وكانت مشكلة هؤلاء تتمثل فى أن معظم البيوت والمزارع يملكها السكان العرب عن أجدادهم منذ آلاف السنين . ولقد رفض العرب أن يتخلوا عن مزارعهم الخاصة التى قدرتها لجنة التوفيق بحوالى ثمانين فى المائة من جملة الاراضى التى يحتلها الاسرائيليون .

وكان على الاسرائيليين أن يستولوا على هذه الاراضى لصلحة مهاجريهم ولم تكن الخدمة النظامية هى الطريقة المثلى فى نظرهم للاستيلاء على مثل هذه الاراضى ، بل كان هناك طريقة أخرى أجدى من ذلك ، فلكى يخرجوا العرب من ديارهم شنوا حملة تهديد مدنى ضد العرب المقيمين بالجانب الاسرائيلى من

خط التقسيم حتى طردوهم من منازلهم واستولوا على مزارعهم وأراضيهم •

ولم تقف اسرائيل عند هذا الحد فبعد أن طردت السكان العرب من المناطق المخصصة لهم فى مشروع التقسيم اجتازت خط التقسيم وواصلت اعتداءاتها لتدفع بحدودها الى الامام ولتضم اليها مساحات اضافية ، ومن أمثلة هذه الاعتداءات الهجوم الذى وقع على « ديرس » تلك القرية التى تقع بعيــدا وراء الخطوط العربية وكان الهجوم على غرار الهجمات التى كان يشنها هتلر عند بدء الحرب العالمية الثانية حين طرد المــلايين من المدنيين من بلادهم فغصت بهم طرق فرنسا حتى الاختناق ولقد قام بالهجوم على قرية ديريس خبراء بهذا النوع من الحــرب ••، فتقــدمت القوات الاسرائيلية وأطبقت على القرية العربية وقتلت كل من وقع نظــرها عليه من المدنين حتى النســاء والاطفال ، فكانت مذبحة خارجة خروجا كليا على قواعد الحــرب ولاتتفق حتى مع آداب حرب العصابات نفسها •

واستمرت اسرائيل فى هــذه المحاولات التى تهــدف الى الضغط على الدول العربية لقبول الصلح معها فتحقق بذلك أكبر انتصاراتها وهو فك الحصـــار الاقتصادى الذى تضربه الدول العربية حولها ، وبذلك تتجمد مشكلة فلسطين وتصفى قضيــة اللاجئين العرب ••• استمرت اسرائيل فى هذه السياسة العدوانية المخزية حتى كانت اعتداءات عام ١٩٥٦ التى كانت ذات فصول

مختلفة ففى فصولها الاولى كانت اسرائيل تشـعر أنها حققت انتصارات كالانتصارات التى حققتها من قبل ، أما الفصول التى عقبت ذلك فلم تشـعر فيها اسرائيـل أنها خسرت فحسب بل جعلتها تشعر أنهـا كانت مخطئه فى تقديرها للامور وأنها يجب أن تغير مخططها السابق وأن تلجأ الى وسائل أخـرى لا للتوسـع والحصول على مساحات اضافية من الاراضى العربية ولكن فى سبيل البقاء والمحافظة على المكاسب السابقة .

وعلى ذلك نجد أن عام ١٩١٧ كان بداية انطلاق لاسرائيل وان عام ١٩٥٦ كا بداية توقف لهذا الانطلاق .

وبعد عام ١٩٥٦ لجأت اسرائيل الى محـاولات أخـرى ولكنها كانت فاشلة ، وأهم هـذه المحاولات مأسـاة الباخـرة كليوباترة حيث رفض عمال الشحن والتفريغ بالولايات المتحدة تفريغ شحنة الباخرة كليوباترة كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية للموافقة على مرور السفن الاسرائيلية بقناة السويس .

ونظرا لأهمية هذه الواقعة باعتبـارها نقطة تحول كبير فى اليقظة العربية القومية وفى اجماع الشعب العربى على الوقوف بقوة أمام المحاولات الاسرائيلية العدوانية الامر الذى كنا نفتقر اليه فى الماضى ولهذا أرى من الضرورى هنا أن أشير الى هـذه الازمة المفتعلة مبينا أثرها فى المحيط الدولى وفى المحيط العربى.

فقصة السـفينة العربية كليوباترة هى احـدى المحاولات

الصهيونية للضغط على الجمهورية العربية لتغيير موقفهـا من اسرائيل (حيث تعتبرها العدو الاول لها) وللقضاء على الحصار الحديدى الذى تفرضه الجمهورية العربية على الملاحة الاسرائيلية فى قناة السويس •

وملخص ماحدث أن بعض زعماء العمال الامريكيين اتجهوا فى عام ١٩٦٠ الى الرصيف الذى كانت ترسو عليه الباخـــرة العربية كليوباترة وقاموا بمظاهرة تهجموا فيها على سياســـة الجمهورية العربية المتحدة فى عدم ســماحها لسفن اسرائيــل وبضائعها بالمرور فى قناة الســويس كما اســتخدموا وســائل الارهاب والضغط لمنع جميع عمــال الميناء من محــاولة تفريغ حمولة السفينة أو شحنها فى مينـــاء نيويورك وطالبوا الحـــكومة الامريكية بأن تتخذ اجراءات مضــادة للضغط على الجمهورية العربية لتغيير هذه السياسة •

ولقد حدث ذلك بعد الاجتماع الذى تم بين بن جوريون وجول هول رئيس نقابة عمال الشحن والتفريغ بالولايات المتحدة حيث تم فى هذا الاجتماع الاتفاق على خطة المقاطعة وأبدى هول استعداده لتنفيذ الخطة اذا تلقى تعليمات بذلك من مقر الاتحاد الدولى لنقابات عمال الشحن بلندن • وفى أحد البيوت الريفية بجنوب انجلترا اجتمع بن جوريون مع رجـــال الاتحـــاد الدولى لنقابات عمال الشحن وتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على تفاصيل المؤامرة •

والمؤامرة كانت تهـــدف الى أن يوصى الاتحـــاد الدولى فى لندن نقابات عمال الموانى فى الولايات المتحدة وكندا والسويد والنرويج والدانيمارك وفلندا واليونان وايطاليا وفرنسا وألمانيا بالامتناع عن تفريغ وشحن وخدمة البواخـر العربيـة ، غير أن الولايات المتحـدة هى التى استجابت لتنفيـذ الخطـة وأشرف جول هول على تنفيذها .

هذه هى أهداف الخطة فكيف واجهناها ؟

ان ادراكنا لحقيقة الخطة وللخطوات والمحاولات التى قام بها بن جوريون فى هذه الناحية كان ساعدنا الاول فى الرد على هذه المحاولة الاسرائيلية الفاشلة .

ولقد وقف العمال العرب وقفة تاريخية لمواجهة هـــذه المؤامرة وأدركوا أنها ليست مقصورة على الملاحة العربيةولكنها مؤامرة ضـد الكيان العـربى وضـد القومية العربية بل وضـد الاقتصاد العربى ، وأن من أسباب هذه المؤامرة فشل اسرائيل فى قضية السفينة أنجاتوفت وفشلها أيضـا فى قضية السـفينة استيباليا .

وعلى ذلك كان قرار العمال العرب بمقاطعة السفن الامريكية بل وسفن كل دولة تفكر أن تتخذ الموقف نفسـه ، وتجاوب العمال العرب فى جميع البلاد العربية من المحيط الى الخليج فى تنفيـذ هذا القرار ، وتلقى الاتحاد الدولى من نقابات العمال العـرب

مئات البرقيات من جميع الاتحادات العمالية العربية ومن مختلف نقابات العمال العرب تعلن تأييدها التام لقرارات اتحاد العمال العرب للرد على مقاطعة السفينة كليوباترة فى ميناء نيويورك ٠

ونجحت المقاطعة واستطاعت أن تخمد المؤامرة الصهيونية في ميناء واحد هو ميناء نيويورك بعد فشل هذه المؤامرة فى كل من الدانيمارك وفلندا وموتتريال ثم كان التصريح الذى أدلى به المتحدث الرسمى باسم الرابطة الدولية لعمال الشحن والتفريغ أن العمال الذين يقاطعون البواخر العربية ينساقون فى ذلك وراء عواطفهم ٠

وهكذا احبطت المؤامرة وفشلت المحاولة ، وتبين لاسرائيل أن القوة العربية التى تتمثل فى الجمهورية العربية المتحدة قد تغيرت تماما عن الماضى ، ولكن اسرائيل تسعى الى وسائل جديدة تتجلى فى محاولات اقتصادية ، ومحاولات تحويل مجرى نهر الاردن ، ثم محاولات الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة التى تسعى اليها اسرائيل فى الوقت الحالى ٠

على أن كل هذه المحاولات الاسرائيلية ان هى الا محاولات فرعية لمحاولة رئيسية تعمل لها اسرائيل وتبذل أقصى جهدها فى القيام بها ... تلك هى محاولة التخلص من القوة الذاتية التى نشأت فى الجمهورية العربية المتحدة أو سبق هذه القوة ٠

لقد كان ميزان القوة الحقيقية فى عام ١٩٤٨ فى صالح

اسرائيل ، وكانت اسرائيل شعلة من النشاط المتحرك فىالنواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسط عالم عربى نائم راكد.

ولكن العالم العربى اليوم برغم التعفن الرجعى الذىيبدو على القمة فى بعض عواصمه ــ يتحرك عند القاعدة وتدب فيه الحياة وتدفعه الثورات الى بعث اقتصادى واجتماعى شامل ــ ومع اليقظة الثورية المتحركة التى تقودها الجمهورية العربية المتحدة فان الميزان الجغرافى فى هذه المنطقة تصبح له فاعليته وقوته .

وقد أشار الجنرال ناسور رئيس هيئة أركان حربالجيش الاسرائيلى فى أحد المؤتمرات الصحفية الى :

(أن هناك تقدما اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا واضحا فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومن شأن هذا التقدم أن يرفع الكفاية الحربية للجنود العرب) .

ولكن لماذا لم تتقدم اسرائيل فى هذه النواحى كما تقدمت الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل تسندها أكثر من دولة قوية سياسيا واقتصاديا ؟

ان اسرائيل تدرك تماما أن قوتها الحقيقية لن تكون الا اذا زالت الحواجز القائمة بينها وبين الدول العربية المحيطة بها ،

فبذلك تستطيع أن تحـول كيانها المحـدود ليصبح القاعـدة الصناعية لمنطقة الشرق الاوسط بأكمله • من هنا يمكن أن تفسر المحاولات العديدة التى تقوم بها اسرائيل للضغط على البـلاد العربية لعرض صلح معها وهى ترى أن هذه المحاولات لن تكون مجدية الا اذا نجحت فى القضاء على القوة النامية فى الجمهورية العربية • هذه القوة التى حطمت لها من قبل خططها فى التوسع السياسى والتى سوف تحطم لهاخططها فى التوسع الاقتصادى •

يتبين من ذلك أن اسرائيل كانت تبذل المحاولات العديدة •• وكان ضعف العالم العربى وتفككه من عوامل نجاح هـذه المحاولات وعندما قامت الثورة العربية فى مصر عام ١٩٥٢ بدأ ميزان القوى يتفـاوت فى غير مصالح اسرائيـل وبمضى الوقت يتزايد هـذا التفاوت حتى كان عـام ١٩٥٦ وخسرت اسرائيـل المعركة بالرغم من مساندة فرنسا وانجلترا لها فكان هـذا دليلا قويا على هذا التفاوت الكبير ، ثم كانت مأساة الباخرةكليوباترة التى جعلت اسرائيل تغير خططها فى التوسع السياسى كما جعلت الولايات المتحدة تتراجع بعض الشىء عن تنفيذ سياستهاالخاصة بمساندة اسرائيل فى المشاكل التى تثيرها ضـد البلاد العربيـة وخاصة اذا كانت هذه المشاكل تضر بمصالح الولايات المتحـدة نفسها •• ولعل هذا يفسر لنا وقوف الولايات المتحـدة ضـد اسرائيل فى عدوانها الاخير على الاراضى السورية •

ويوم تتمكن من اقناع الرأى العام العالمى وخاصة الرأى العام الغربى بعدالة قضيتنا وان اسرائيل لا تشكل خطرا فقط على البلاد العربية بل أصبحت خطرا على البلاد الغربية نفسها وخاصة تلك التى ترتبط بمصالح حيوية مع البلاد العربية .. حينئذ فقط سيكون بداية حل المشكلة ... بالوسائل السلمية .

الفصل الخامس

الرد الحاسم

واليوم تجرى مباحثات فعالة لانضمام اسرائيل للسوق الأوربية المشتركة بل ان وزير خارجية فرنسا طالب فى ٢٨ مارس الماضى بالاسراع فى استكمال الاجراءات الخاصة بانضمام اسرائيل للسوق المشتركة ، وكان ايرهارد نائب مستشار ألمانيا الغربية قد أبدى اهتماما كبيرا بهذه الناحية كما أولاها بول هنرى سباك عنايته ٠

وأصبحنا بذلك أمام محاولة تعتبرها اسرائيل مسألة حياة أو موت لها ، اذ أن رفض طلبها الانضمام للسوق المشتركة ورفض المواثقة على ايجاد رابطة ما مع هذه السوق فى الوقت الذى تنهار فيه اقتصاديات اسرائيل ويتزايد العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ـ يعد ضربة كبرى توجه ضد الكيان الاسرائيلى فى أهم نواحيه وهى الناحية الاقتصادية ٠

فاذا أضفنا الى ذلك ما أصاب اسرائيل من هزائم عسكرية ولاحظنا الرعب الذى يعيش فيه سكان اسرائيل من جراء وجودهم فى أرض مغتصبة يلتف أصحابها حولها ويرتقبون اليوم الذى يحررون فيه الارض السليبة ٠ اذا راعينا هذه العوامل تبين لنا

بوضوح ماذا تعنى اسرائيل بالانضمام الى السوق الأوربية المشتركة فى هذا الوقت بالذات ، وتبين لنا أيضا طبيعة الدور الذى يجب أن نقوم به لمنع هذا الانضمام •• وبهذا المنع نجرى على خطتنا فى مقاطعة اسرائيل ونمنع تقوية كيانها الاقتصادى ونعطيها درسا واقعيا جديدا يؤكد لها أنها لن تستطيع أن تعيش وسط هذا البحر الهائج ، فاذا كانت قد حققت نجاحا فى محاولات سابقة فان هذا النجاح لابد أن يواجه بالنهاية الحتمية وهى عودة الحقوق لأصحابها ، وأن هناك قوة عربية واعية لن تفرط فى أى حق من الحقوق العربية •

وفى هذا الاتجاه أشعر أننا يجب أن نرد ردا حاسما لا مجرد احتجاج أو انذار •••

ولكن كيف يكون هذا الرد ؟

ذكرت أنه منذ أول مارس الماضى بدأت المساعى الاسرائيلية فى الانضمام للسوق الأوربية المشتركة واضحة وأخذت طابعا جديا سريعا وخاصة فى أثناء الرحلة التى قام بها أشكول الى دول السوق الأوربية المشتركة وعلى ذلك فقد بادرت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى تقديم انذارات الى حكومات دول السوق المشتركة ردا على هذه المساعى ، وكذلك فعلت حكومات بعض الدول العربية كلبنان ، وقد تمت أيضا اجراءات أخرى سبق التحدث عنها •

فهل تكفى هذه الخطوات ؟

ان الانذارات التى قدمتها حكومات الدول العربية الى دول السوق

الأوربية المشتركة لا تعدو تحميل هده الدول مسئولية انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة ، ومعنى هذا أن المصالح الاقتصادية لدول السوق المشتركة مع الدول العربية ستصاب بأضرار فى حالة موافقتها على انضمام اسرائيل الى السوق المشتركة .

فما المصالح التى ترتبط بها دول السوف الأوربية مع الدول العربية ؟

هناك أولا العلاقات التجارية ، وهناك البترول .. وهناك أيضا نواح أخرى .

العلاقات التجارية :

ترتبط الدول العربية مع دولالسوفالأوربيه المشتركه بعلاقات تجارية كبيرة بصفتها مصدرة للمواد الأولية ، ومستوردة للمواد الصناعية ولفرنسا مع دول شمال افريقيا (تونس ــ والجزائر ــ والمغرب) روابط تجارية علىنطاقكبير لعلاقتها السياسية بهذه الدول ولوقوعها على مسافة قريبة منها ولايطاليا مع ليبيا ، ولبريطانيا مع كل من الاردن والعراق مثل هذه الروابط .

وعلى ذلك فان مقاطعتنا الاقتصادية لدول السوق المشتركةتسىء الى هذه الدول التى تبيع كثيرا من منتجاتها الصناعية للبلاد العربية وتشترى منها المواد الأولية أما صادرات الدول العربية من المواد

الأولية • فمن الممكن أن تبيعها لدول أخرى فى أوربا أو أمريكا أو غيرهما •

والخلاصة أن دول السوق المشتركة ستصاب بأكبر المضار ، وأعظم الخسائر اذا قاطعناها ، لأن حاجتها الينا أشد من حاجتنا اليها•

وأضرب هنا مثالا رقميا للسلع المستوردة الى الجمهورية العربية المتحدة من دول السوق المشتركة خلال عام ١٩٦٠ •

بيان السلع المستوردة من دول السوق الاوربية المشتركة خلال عام ١٩٦٠

(جميع المبالغ مبينة بآلاف الجنيهات المصرية)

أنواع السلع	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا (ولكسمبرج)	المجموع
غلال وحنطة وشعير وأذرة	—	—	٢٣٤٤	—	—	٢٣٤٤
دخان وورق مصوغ	—	—	١٤٩	٣	—	١٥١
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	٢٠	٩٠١	٦٠	٤٣	١٠٩	١١٣٣
أدوية وكيماويات ونترات	٩٠٢	١٨٠٥	٥٠٨	٤٩٢	١٩٦	٣٩٠٣
أخلاصات للصباغة والدباغة	٢٢٧	٦٣٦	١٨٢	٦٢	٣٢	١١٣٩
سمدة بجميع أنواعهما	٩٨٠	١٤٢٩	٢٧١٣	٤٠٨	٨٤٨	٦٣٧٨
أخشاب ومنتجاتها	٢٧٦	٧١	٣٤	٣	٣	٣٨٧
ورق وكرتون واصنافها	٦٧٤	٥٨٢	٥٧	٥١	٨	١٣٧٢
حديد وزهر وفولاذ ومصنوعاتها	١٤٨٣	٣٩١٢	٦٦١	٢٩٧	٢٧٧	٦٦٣٠
مراجل وآلات وأجهزة آلية	٨٣٢	١٠٩١٢	٢٢٠٢	٥٧٩	٣٦	١٤٨٨٥
أجهزة كهربائية	٣٥٨	٢٩١٢	٣٢٣	٥٣٦	٤٣٧	٤٥٥٦
عربات للطرق الحديدية والترام	٣	١٧١	١٨٧	٢	٤٦	٤٠٩
دراجات وسيارات وعربات	٣٣٥	٢٢٧٣	٢٨٧	١٩	٦	٢٩٢٠
طيران وملاحة وقطع غيارهما	٣٣	٢٦٢٣	٢	١٤٥٨	٣	٤١١٩
آلات وأجهزة علمية ابصارية وحساسة	٩٧	٣٨٥	٤٣	٣٦	٢٩	٥٩٠
سلع أخرى	٢٦٠٥	٣٥١٨	١٤٤٠	١٨١٨	٨٠٨	١٠١٨٩
المجموع	٨٨٢٥	٣٣١٣٠	١١١٩٢	٥٧٩٦	٣١٦٢	٦١١٠٥

يتبين من هذا الجدول أن واردات الجمهورية العربية المتحدة من دول السوق الأوربية المشتركة بلغت ٦١ مليون جنيه خلال عام ١٩٦١ وهذا المبلغ يساوى المتوسط السنوى لقيمة الواردات من هذه الدول على وجه التقريب خلال الأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ :

عـــام	اجمالى الواردات من دول السوق المشتركة	
١٩٥٨	٦٨	مليون جنيه
١٩٥٩	٥٢	مليون جنيه
١٩٦٠	٦١	مليون جنيه
المجموع	١٨١	
المتوسط السنوى	٦٠	

وعلى ذلك فان مقاطعة الجمهورية العربية المتحدة لدول السوق الأوربية المشتركة سوف يضيع على هذه الدول ستين مليونا من الجنيهات المصرية سنويا وهى التى تحصل عليها من صادراتها الى الجمهورية العربية المتحدة وحدها .

فاذا علمنا أن هناك دولا عربية عدة ترتبط مع دول السوق بعلاقات تجارية قوية ، وخاصة أن بعضها ما زال عضوا فى المناطق النقدية لبعض هذه الدول ، تبين لنا بوضوح ضخامة قيمة واردات الدول العربية فى مجموعها من دول السوق الأوربية المشتركة وتجلت خسائر هذه الدول اذا قبلت انضمام اسرائيل الى سوقها المشتركة ،

وهذا بالطبع يصيب تجارتها الخارجية بأضرار ولا يتفق مع الأهداف التى قامت من أجلها السوق الأوربية المشتركة •

لذلك فمن الضرورى أن تتفق الدول العربية ـ داخل الجامعه العربية أو خارجها ـ على خطوات ايجابية سليمة فى هذا الصدد على أن يكون الاتفاق فىأسرع وقت قبل أن يبت فى طلب اسرائيل الخاص بانضمامها لدول السوق الأوربية المشتركة ، اذ أن الانذارات التى وجهت الى دول السوق لمتكن واضحة تماما ولمتأخذ الصفة الجماعيه ولم تبد عليها النيات الصادقة فمثلا نجد أن بعض الدول العربية تقدمت بانذارات محددة ، وبعضها الآخر تقدم بانذارات غير محددة وغير واضحة وهناك من لم يتقدمبانذارات ، وهذه اعتبارات قد تضعها دول السوق المشتركة فى الحسبان عند بحث طلب اسرائيل •

وهناك ناحية أخرى تجب الاشارة اليها فى هذا الصدد وهى: هل نستطيع الاستغناء عن وارداتنا من السلع التى تنتجها دول السوق المشتركة أو استبدالها بسلع مماثلة نقوم باستيرادها من دول أخرى

وقبل الاجابة عن هذا السؤال ، أرى أنه من الضرورى تحليل ماهية هذه الواردات والدول الأخرى التىتنتجها والسلع المشابهة التى استوردناها منها • وهل قد تم استيراد سلع مشابهة لها فى السنوات التالية ؟

ولعل ذلك يتضح من الجدول الآتى :

بيان السلع المستوردة خلال عام ١٩٦٠

(جميع المبالغ مبينة بآلاف الجنيهات المصرية)

أنواع السلع	دول السوق الأوربية	دول الكتلة الشرقية	دول أخرى تتعامل معها بالجنيه المصري	الولايات المتحدة ودول أوربية ودول أخرى	المجموع
غلال وحنطة وشعير وأذرة	٢٣٤٤	٣٦	١٣٥	١٢٨٤٠	١٥٣٥٥
دخان وورق ممضوغ	١٥١	١٧١٤	٢٩٧	٢٩٨١	٥١٤٣
وقود وزيوت معدنية ومنتجاتها	١١٣٣	١٣٢٨٥	٧٧٩٤	٢٠٨٧	٢٤٢٩٩
أدوية وكيماويات ونترات	٣٩٠٣	٢٦٢٠	١٠٣	٤٨٨٢	١١٥٠٨
خلاصة الصباغة والدباغة	١١٣٩	١٥١٥	٣٧	١٣٣٥	٤٠٢٦
أسمدة بجميع أنواعها	٦٣٧٨	١٤٦٦	٣	١١٨٨	٩٠٣٥
أخشاب ومنتجاتها	٣٨٧	٦٨٥٠	١٣٢	٧٨١	٨١٥٠
ورق وكرتون وأصنافهما	١٣٧٢	٣٦٦١	٣٨	٣٥١٣	٨٥٨٥
حديد وزهر وفولاذ ومصنوعاتها	٦٦٣٠	٨٥٠٧	١٨٣	٢٦١٥	١٧٩٣٥
مراجل وآلات وأجهزة آلية	١٤٨٨٥	٨٢٧	٣٨	١٠١٩٦	٣٢٩٤٦
أجهزة كهربائية	٤٥٥٦	٢٢٢٥	٣٣	٢٤٥٦	٩٢٧٠
عربات للطرق والحديد والبريد	٤٠٩	١٦٠	١	٤٦١	١٠٣١
دراجات وسيارات وعربات	٢٩٢٠	١٧٩٩	٤١	٢٦٠٩	٧٤٤٩
طيران وملاحة وقطع وغيرهما	٤١١٩	٧٤	٤٢	٤٧٢	٤٧٠٧
آلات وأجهزة علمية لإبصارية وحساسة	٥٩٠	٩٠٣	١٢	٥٧٩	٢٠٨٤
سلع أخرى	٩١٨٩	١٠٠٣٣	٣٦١٦	٤٠٧١٨	٦٣٥٥٦
المجمــــوع	٦١٠٠٥	٦٢٦٧٥	١٢٥٠٥	٨٨٨٩٤	٢٢٥٠٧٩

يتبين من هذا الجدول ما يأتى :

١ ـ انه ليس هناك سلع معينة تستورد من دول السوف الأوربية المشتركة فقط فوارداتنا بأنواعها المختلفة تستورد من دول أخرى كالكتلة الشرقية وبعض الدول الاوربية الاخرى •

٢ ـ ان اجمالى قيمة وارداتنا من هذه السلع يبلغ حوالى ٦٣ مليون جنيه من دول الكتله الشرقية كما يبلغ حوالى ١٣ مليون جنيه من الدول الأخرى التى تقبل الدفع بالجنيه المصرى ، على حين يبلغ ٦١ مليون جنيه من دول السوف الأوربية المشتركة أى أن مشترياتنا من الدول التى نتعامل معها بالجنيه المصرى تزيد على مشترياتنا من دول السوق الأوربية المشتركة • واذا حولنا وارداتنا من هذه السلع الى الدول التى نتعامل معها بالجنيه المصرى وفرنا على أنفسنا العملات الحرة التى ندفعها لدول السوق الأوربية المشتركة ثمنا لهذه الواردات •

٣ ـ كما يلاحظ أن هذه الأنواع من الواردات نستوردها أيضا من دول أخرى فى أوربا الغربية وهى تماثل فى جزيئاتهـا الآلات والأجهزة والسلع الأخرى التى تنتجها دول السوق الأوربية المشتركة فاذا لم تتوافر بعض أنواع السلع التى نحتاج اليهـا فى دول أوربا الشرقية أو فى الدول الأخرى المذكورة أمكن شراؤها من دولة أخرى فى غرب أوربا ، وبذلك فلن نصاب بأضرار تذكر فى حالة مقاطعة واردات دول السوق الأوربية المشتركة •

٤ ـ اننا نتجه الآن الى التصنيع على نطاق كبير ولهذا فان وارداتنا

من السلع المصنوعة فى طريقها الى الانخفاض ومما يدعو الى الارتياح للحاضر ، والثقة بالمستقبل أن منتجات بعض مصانعنا قد ظهرت •

يتبين من هذا كله أننا نستطيع ــ بلا ضرر أو خطر ــ الاستغناء عن الواردات من سلع دول السوق الأوربية المشتركة واستيراد هذه الأنواع من السلع نفسها من دول أخرى • واذا صادفنا بعض الأضرار استطعنا مواجهتها بسهولة ونحن الذين واجهنا الحصار الاقتصادى لثلاث من أكبر دول العالم هى أمريكا وانجلترا وفرنسا ، وعدد من الدول الأوربية الأخرى •

ويلاحظ أن دول السوق الأوربية قد تقاطع صادراتنا فهل سيكون لهذه المقاطعة آثار ضارة لصادراتنا ؟

لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة منذ عدة سنوات بتنويع السلع المصدرة ، ولم تقصرها على سلعة واحدة كالقطن ، كما رسمت سياسة الصادرات على أساس تعدد الأسواق وتوسيعها ، وبهذا أصبحنا نصدر غزل القطن ونسجه والأرز والبصل والبترول والأسمنت والمنجنيز والفوسفات وغيرها كما أصبحنا نصدر الى دول العالم المختلفة فى أوربا وفى آسية وفى افريقية وأمريكا واستراليا •

ولما قوطعت منتجاتنا فى بعض الأسواق عام ١٩٥٦ بحثنا عن أسواق جديدة ولم تنخفض صادراتنا فى مجموعها الا بقدر ضئيل وعلى ذلك فان مقدرتنا على اكتساب أسواق جديدة لصادراتنا تمكننا من الصمود أمام أية مقاطعة مهما كان مصدرها •

يضاف الى ذلك أنه طالما كانت أسعار القطن المصرى مماثله للأسعار العالمية ــ وهو مازال يقرب من ٧٥ ٪ من مجموع صادرتنا ــ فانه من غير المتوقع هبوط صادراته ، وخاصة أنه من أنواع جيدة لا تتوافر فى دول أخرى ، ولعله مما يدعم هذا الرأى أن توتر علاقاتنا بفرنسا لم يحل دون تزايد وارداتها من القطن المصرى •

كما أن تنظيم السياسة القطنية فى الداخل وجعلها فى يد القطاع العام وعدم تعدد الهيئات المصدرة له كفيل بتحسين مركزه فى الخارج وبعدم تأثرنا بمقاطعة بعض الدول لصادراتنا بوجه عام •

ولقد نشرت احدى الصحف اليومية مؤخرا تعليقا على الآثار المباشرة للسوق الأوربية المشتركة فى أهم صادراتنا ذكرت فيه أن التكتل القوى للسوق الأوربية المشتركة سيؤثر تأثيرا مباشرا فى صادراتنا من الأرز والقطن والبصل والبطاطس ، وأن هذه الآثار سوف تظهر بعد تطبيق السياسة الزراعية الموحدة للسوق المشتركة خلال الشهور القليلة القادمة •

وذكرت هذه الصحيفة أن الجهات المسئولة تدرس فى الوقت الحاضر تقريرا هاما مفصلا عن هذه الآثار ومدى مساسها بكل من هذه المحصولات الزراعية •

ويقول التقرير ان اللجنة التنفيذية الخاصة بالسوق الأوربية المشتركة ببروكسل تقدمت يوم ١٩ من يوليو الماضى بمشروع لتطبيق سياسة موحدة لتجارة الأرز الداخلية بين دول أوربا الست • وقد

وافق مجلس وزراء دول الســـوق الأوربية المشتركة يوم ١٣ يناير عام ١٩٦٢ على تطبيق السياسة الزراعية الموحدة بين دول السوق ، ووضع قواعد ونظم للمنتجات الزراعية والحبوب والقمح والأرز .

ومضى التقرير يقول ان مجلس وزراء السوق قد طالب اللجنة التنفيذية بوضع القواعد والنظم التى تحدد تجارة الأرز فى المستقبل ضمن السياسة الزراعية الموحدة داخل السوق الأوربية المشتركة ، بحيث تتم يوم ٣٠من ابريل عام١٩٦٢ حتى يتمكن مجلس الوزراءمن اصدار القرار النهائى فى شأن هذه السياسة الزراعية قبل يوم ٣١ يونيو عام ١٩٦٢ .

وبدااسة مقترحات اللجنة التنفيذية المقدمة يوم ١٩ يوليو عــام ١٩٦١ نجد أنها ترمى فى النهاية الى قصر استيراد الأرز على الدول الأعضاء المنتجة له ، والمعروف أنه لا ينتج الأرز من دول الســـوق المشتركة الا ايطاليا وفرنسا .

وانتاج ايطاليا وفرنسا يبلغ سنويا ـ بحسبآخر احصاءـحوالى ٧٣٦ ألف طن وهذا الانتاج يكفى الدول الأوربية الداخلية فقط ، ولا تستورد الا القليل من مدغشقر بحكم ارتباطها السياسى معفرنساه

وتعتبر ألمانياالغربية أكبردولة مستوردة للارز وقداستوردت من الجمهورية العربية المتحدة فى العامين الأخيرين حولى ٥٠ ألف طن أرز تقدر قيمتها بحوالى٢٠ مليون مارك ، هذا غير الدولالأوربية الأخرى التى تستورد الأرز من الجمهورية العربية المتحدة .

وقال التقرير ان اللجنة التنفيذية للسوق رأت أن انشاء هيئات عامة موحدة تشرف على أسواق الأرز في كل من ايطاليا وفرنسا وهما الدولتان المنتجتان للأرز بين الدول الست ، يحقق لهذه الهيئة امكانيات توجيه الانتاج في المستقبل الى ما يلائم حاجة الاستهلاك المحلي لهذه السوق الكبيرة .

وقد ذكر التقرير أن الأهداف المطلوب تحقيقها من انشاء هيئات موحدة لسوق الأرز هي :

١ ــ انشاء واقامة سوق متكاملة بين الدول الست .

٢ ــ اخضاع الأرز وزراعته داخل نطاق هذه الدول لسياسة ثابتة متسعة تتأثر بالسياسة الاستهلاكية والامكانيات المتوافرة من هذه السلعة .

٣ ــ تحقيق الاستقرار للسوق المحلية الداخلية لدول السوق الأوربية المشتركة .

وتحدث التقرير بعد ذلك عن الوسائل التي ستتبعها دول السوق الأوربية المشتركة لتحقيق أهداف السوق الموحدة فقال ان اللجنة التنفيذية وافقت أولا على تحديد أسعار موحدة لأصناف الأرز المختلفة أثناء فترة الانتقال التي تبتدىء من أول يوليو القادم وتنتهي في أول يوليو عام ١٩٦٨ .

ثانيا : التدخل جمركيا لتوحيد أسعار الأرز المستورد والمصدر

داخل السوق الأوربية المشتركة بفرض نظم على الحدود الجمركيــة الغرض منها تثبيت الاسعار داخل هذه الاسواق بشكل لايتأثر بتطور الاسعار العالمية المتغيرة من حين لآخر •

وتقرر كذلك فرض نوع من الضريبة على الحدود الجمركية لحماية أسعار الأرز المنتج داخل السوق الأوربية المشتركة بأن يدفع المستورد ضريبة عبارة عن الفرق بين أسعار الأرز المنتج محليا بدول السوق وأسعار الأرز العالمية المستوردة من الدول الأخرى •

ثالثا : تقرر كذلك اباحة تصدير الأرز بين دول السوق الست •

رابعا : تقرر ألا تسرى هذه القيود والضرائب الجمركية على صادرات الأرز من الدول الافريقية المرتبطة بالسوق الأوربية المشتركة ويسمح لدول السوق الست باستيراد الأرز منها •

هذه هى أهم النقاط التى وردت بالتقرير ، ولعل تعليقى على ما جاء بهذا التقرير يتبلور فى الأرقام الواردة بالبيان التالى :

بيان السلع المصدرة إلى دول السوق الأوربية المشتركة

خـــلال عام ١٩٦٠

(جميع المبالغ مبينة بآلاف الجنيهات المصرية

أنواع السلع	المانيا	هولندا	إيطاليا	فرنسا	بلجيكا ولكسمبورج	المجموع
القطن	٥,٣٤٢	٢٥٧	٥٠٦١	٣,٦٢٩	٦ ١	١٤,٩٠٠
غزل القطن	١,٣٢٥	١٠	—	—	٢١٢	١,٥٤٧
أقمشة قطنية	١٢٢	٢٢٩	٤٤	–	١٥	٤١٠
الأرز	٧١٩	٣٤	١٢	—	١٧	٧٨٢
البصل	٧٦٥	٢٥١	٥٣	٨٧	٩٣	١,٢٤٩
بطاطس	٨١	٢٣٩	٨	١٠	١٨١	٥١٩
فول سوادنى	٧٨	١٠٥	١	—	١٤	١٩٨
منجنيز	٧٩	٢٧٩	٥٤	—	٩٤	٥٠٦
أصناف أخرى	٦٤٢	٢٤٣	٦٩٨	٢١	٢٣٧	١,٨٤١
المجموع	٩,١٥٣	١٨١٨	٧٢٠٩	٣٧٤٧	١٤٧٤	٢٣,٤٠١

يتبين من هذا الجدول أن صادرتنا من الأرز الى دول السوق المشتركة بلغت ٧٨٢ ألف جنيه خلال عام ١٩٦٠ وبالرجوع الى السنوات السابقة يتبين أنها بلغت ٤٥ ألف جنيه خلال عام ١٩٥٩ ، و١٫٣٧١ ألف جنيه عام ١٩٥٨ و١٫٤٥١ ألف جنيه عم ١٩٥٧ ومن هذا يتبين لنا ضآلة المبلغ الذى نحصل عليه من صادرات الأرز الى دول السوق الأوربية المشتركة مما يؤكد أنه لن يكون هناك أضرار تذكر فى حالة امتناع دول السوق المشتركة عن شراء الأرز أما القطن فقد شرحنا أمره فى صفحة ١٠٣ من هذا الكتاب •

البتـرول :

تستورد دول غرب أوربا من بترول الشرق الأوسط نحو ٩٠٪ من احتياجتها ، أما العشرة فى المائة الأخرى فانها تستوردها من مناطق أخرى منها شمال أفريقيا كالجزائر وليبيا وهما من الدول العربية •

ولعل ذلك يضع فى يدنا سلاحا قويا نستطيع أن نرد به على دول السوق الأوربية المشتركة فى حالة قبولها اسرائيل فى عضوية السوق المشتركة ، والمعروف أن توقف انسياب البترول يؤدى الى اغلاق بعض مصانعها التى تعتمد على البترول ، ولهذا التوقف آثاره فى اقتصادياتها •

ولقد استعملنا هذا السلاح من قبل أثناء عدوان السويس فأدى الى انخفاض احتياطى البترول فى دول غرب أوربا واضطرارها الى شراء البترول من أمريكا ودفع قيمته بالدولار الأمريكى • ويلاحظ

أنه لو طالت المقاطعة لتعذر على البترول الامريكى مواجهة احتياجات هذه الدول وتعرضت اقتصـــــادياتها لاخطار جسيمة بسبب نقص البترول لديها •

وقد أكدت لنا هذه التجربة نجاح هذا السلاح الى درجة كبيرة ، ويلاحظ أن المحاولة الاسرائيلية الجديدة لا تختلف فى هدفها عن المحاولة التى حدثت فى عام ١٩٥٦ فكلتا المحاولتين تستهدفان تحطيم القوة العربية الواعية التى ظهرت فى العالم العربى وارجاع الاوضاع العربية الى ما كانت عليه من التفكك والضعف لضمان المحـافظة على الكيان الاسرائيلى •

فعلينا اذن أن نعد أنفسنا لاستخدام هذا السلاح وخاصة من جانب العمال العرب الذين برهنوا فى مختلف الظروف على وقوفهم صفا واحدا ضد المؤامرات والمحاولات الاسرائيلية •

هذه هى بعض الوسائل التى يمكن أن تقوم بها الدول العربية بوجه عام والجمهورية العربية المتحـــدة بوجه خاص لمواجهـــة المحاولة الاسرائيلية الخطيرة • وهناك وسائل أخرى أذكر منهـــا على سبيل المثال تقوية العـــلاقات الاقتصادية مع الدول الخارجيـــة والسعى فى انشاء التكتلات الاقتصـــادية كالسوق العربيـــة المشتركة والسوق الافريقية المشتركة والسوق المشتركة لدول عدم الانحياز فكلما تقدمنا فى هذا المجال تقوينا على مواجهـــة التكتل الاحتكارى للسوق الأوربيـــة المشتركة وأحبطنا محاولات اسرائيل الانضمام اليها ، ومثلت مقاطعتنا الاقتصادية لدول السوق الأوربيـــة ولاسرائيل خطرا أعظم قد لا تقوى هذه الدول على احتماله •

ولعلنا نخطو فى هذا المجال خطوات كبيرة ، ففى شهر مارس مثلا من عام ١٩٦٢ تم عقد عدد من الاتفاقيات التى تهدف الى تقوية الروابط الاقتصادية مع كثير من الدول الاجنبية :

ففى أول هذا الشهر تم توقيع اتفاق تجارى مع قبرص يسرى لمدة سنة يتجدد تلقائيا وقد نص على أن تتم المدفوعات من البلدين بالجنيه الاسترلينى على أن يبلغ حجم التسهيلات الائتمانيه ١٠٠ ألف جنيه ، كما أعطى تسهيلات خاصة لتشجيع السياحة بين البلدين وكذلك تم توقيع اتفاق تجارى مع الملايو يقضى بأن تستورد الملايو البضائع القطنية والأسمنت والفوسفات والمواد الغذائية مقابل المطاط والقصدير .

وفى ٥ منه تم توقيع اتفاق للتجارة والدفع مع تونس يقضى بأن تستورد منتجات قيمتها مليون و ٨٠٠ ألف دولار خلال هذا العام ومليونان من الدولارات خلال العام القادم ومليونان ونصف المليون خلال العام ١٩٦٤ ، وأهم المنتجات التى اتفق على تصديرها اليها القطن والكبريت والأفلام والمواد الصناعية وذلك مقابل استيراد زيت زيتون وموالح وطعام وخشب ورصاص بالقيمة نفسها .

وفى ١٢ منه تم توقيع اتفاق تجارى مع ألمانيا الشرقية يقضى بمد اتفاق التبادل التجارى المعقود فى العام الماضى سنة أخرى ، كما ينص هذا الاتفاق على أن يصل حجم التبادل التجارى الى ٣٢ مليون جنيه.

وفى منتصف الشهر أتم السيد الدكتور وزير الاقتصاد ـ فى

أثناء زيارته للندن ـ مناقشة التعديلات المطلوبة فى تنفيـذ الاتفاقات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التى سبق الاتفاق عليها لتمويل الصادرات البريطانية من السلع الرأسمالية وشبه الرأسمالية ، وتقضى نصوص هذا الاتفاق بأن تستورد انجلترا قطنا مصريا فى حـدود ٥٠ ٪ من السلع الرأسمالية التى نستوردها منها وأن يقسط باقى الثمن على آجال متوسطة وطويلة كما تم فى ذلك اليوم توقيع أول اتفاق للتجارة والدفع مع ألمانيا وقد بلغ حد المديونية فيه ٣٠ ألف دولار .

وفى ١٩ منه تم توقيع اتفاق للتجارة والدفع مع النيجر لمدة سنة قابلة للتجديد ويقضى هـذا الاتفـاق بأن تتم المدفوعات بين البلدين بالعملات الحرة مع وضع حد معين للمديونية ، على أن نستورد من النيجـر الجلود واللحوم والفـول السودانى ونصدر لهـا المنتجـات الصناعية وخاصة المنسوجات والأسمنت كما تقرر أن تساهم الجمهورية العربية المتحدة فى مشروعات البناء فى النيجـر ونزودها بخبـــراء الزراعة والصناعة .

وفى ٢٢ منه تم توقيع ثلاث اتفاقيات اقتصادية مع تشيكوسلوفاكيا الاتفاق الأول يقضى بأن يعمل الطرفان على زيادة حجـم التبـــادل التجارى بينهما ويسرى لمدة ثلاث سنوات . والاتفاق الثانى خاص بالمدفوعات ويسرى لمدة سنة وبحد أقصى للمديونية قدره مليونا جنيه استرلينى لكل من الطرفين . والاتفاق الاقتصادى الثالث تمنح بموجبه تشيكوسلوفاكيا الجمهورية العربية المتحدة تسهيلات ائتمانية فى حدود عشرين مليونا من الجنيهات الاسترلينية تستخدم فى تمويل مشروعاتنا

من المصانع والمعدات والسلع على أن يتم اضافة الأقساط المستحقةالى حساب اتفاق الدفع بين البلدين وتستخدم هـذه الأقساط فى شراء منتجات من الجمهورية العربية المتحدة •

وفى نهاية الشهر تم توقيع بروتوكول للتجـارة مع غانا يقضى برفع حد المديونية من ٥٠٠ ألف جنيه الى ٧٥٠ ألف جنيه •

وفى مجـال التعـاون الاقتصادى الاقليمى ، انتهت اللجنـة الاقتصادية لدول ميثاق الدار البيضاء يوم الاثنين ٥ من ابريل الحالى من جلساتها التى استمرت نحو أسبوع وذلك بعد أن وقع رؤسـاء الوفود الاتفاقات السبعة التى وافقت عليها اللجنة بالاجماع وهـذه الاتفاقات تهـدف الى تدعيم علاقات التعـاون والتضـامن بين الدول الافريقية لتحرير افريقية منالاستعمار الاقتصادى منناحية ومواجهة التكتلات الاقتصادية بسياسة مشتركة من ناحية أخرى •

وقد تضمنت هذه الاتفاقات :

أولا : انشـاء سوق افريقيـة مشتركة مفتوحة لجميـع الدول الافريقية على أساس حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وحرية الاقامة والعمل والاستخدام لممارسة النشاط التجارى وحرية النقل والترانسيت واستعمال وسائل النقـل والموانى والمطـارات المدنيـة ، ولتحقيق هذه الأهداف اتفقت الأطراف المتعـاقدة على اقامة وحـدة جمركية وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير على أن يقوم كل من الأطراف المتعاقدة فى خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ سريانهذه

الاتفاقية بالغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من باقى الدول الأعضاء على أن يحدد هذا الخفض بنسبة ٢٥ ٪ فى العام الاول ويتم التخفيض بالتدريج خلال السنوات الأربع التالية وأن تنشأ هيئة دائمة تسمى مجلس السوق الافريقية المشتركة تشرف على تنفيذ هذه الاتفاقيــة وقد اتفق على أن تــكون الدار البيضــاء المقر الدائم للمجلس الذى يعقد دورات عادية مرة كل ستة شهور •

ثانيا : انشاء بنك التنمية الافريقى برأسمــال قدره ٣٠ مليون دولار توزع بالتساوى بين الدول الأعضاء ليكون لــكل دولة متعاقدة الحق فى أن تحصل على ما تحتاج اليه من فروض من هـــذا البنك بشروط غير مجحفة فى حالة عجــزها عن الحصــول على القــروض الخارجية •

ثالثا : انشاء اتحاد مدفوعات افريقى : لتسهيل المدفوعات وايجاد نظام للمقاصة المتعددة الأطراف بين دول الميثاق •

رابعا : انشاء مجلس للوحدة الاقتصادية يتولى دراسة المشكلات المشتركة الخاصة بالتنمية وامكانيات تنسيق البرامج المختلفــة وبحث تنظيم الخطط الأكثر تمشيا مع الدول الافريقية •

خامسا : انشاء هيئة افريقية للطيران تستهدف العمل على تقدم النقل الجوى بين الدول الافريقية ومساعدة الدول الاعضاء على تنفيذ المشروعات التى تضعها المؤتمرات الاقليمية للهيئة الدولية

للطيران المدنى على أن يكون مقر الهيئة بالجزائر ويتألف مجلسها من المديرين العامين للطيران المدنى فى الدول الاعصاء .

سادسا : تنشىء كل دولة من الدول الأعضاء فى الميثاق خطوطا ملاحية منتظمة للعمل بين موانيها وباقى الدول الأعضاء .

سابعا : انشاء اتحاد افريقى لشركات النقل الجوى الدولية تكون مهمته تسيير خطوط جوية منتظمة على الخطوط التى تحددها الدول المتعاقدة والقيام بأعمال الوكالة التجارية والفنية لشركات الطيران الافريقية وغير الافريقية وشراء وبيع واستئجار الطائرات ويحدد رأس المال الاساسى للاتحاد بمايعادل ٦ ملايين جنيه استرلينى كذلك فقد أقرت اللجنة النظم الأساسية لاتحاد البريد الافريقى واتحاد المواصلات السلكية واللاسلكية الافريقى ويهدفان الى تدعيم شبكة المواصلات البريدية والسلكية واللاسلكية وتخفيض تكاليف الخدمات الى أقصى حد ممكن وتنسيق الاتصال بأيسر السبل وأحسنها وايجاد التعاون المباشر بين الهيئات المختصة .

وفى هذا المجال من التعاون أيضا أذكر أن هناك شبه اتفاق بين دول عدم الانحياز على تقوية الروابط الاقتصادية بينها ، وقد صرحت الدوائر اليوغوسلافية المطلعة فى ٨ من مارس الماضى بأنه من المحتمل أن توجه الجمهورية العربية المتحدة ويوغوسلافيا دعوة الى دول عدم الانحياز فى العالم لعقد مؤتمر اقتصادى فى يونيو أو يوليو القادم ، وذكرت هذه الدوائر أن الدعوة ستوجه الى خمس وعشرين دولة

هى الدول التى شهدت مؤتمر أقطاب بلجراد فى سبتمبر الماضى وغيرها من الدول فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوربا التى تعتقد أن اقتصادياتها ستتأثر بالسوق الأوربية المشتركة والتكتلات الاقتصادية الأخرى •

وقد ذكر مصدر مسئول بوزارة الاقتصاد أن السياسة الاقتصادية لهذه الدول تقوم على سبعة أسس رئيسية هامة ستتمسك بها الدول غير المنحازة وهى :

أولا : تشكيل تكتلات اقتصادية بين الدول النامية لما فيها من فوائد ولمقاومة الآثار التى قد تنتجها التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة وهذه التكتلات من شأنها أن تبقى المظاهر الاستعمارية من عرقلة التصنيع وعرقلة التعاون الاقتصادى والتجارى مع الدول النامية •

ثانيا ـ الاستعانة بالمعونات والقروض الخارجية غير المشروطة حتى لا تتحكم فيها الاعتبارات السياسية أو غيرها •

ثالثا ـ تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين مختلف الدول بصرف النظر عن اختلاف المذاهب الاقتصادية والعمل على تبادل المصالح الاقتصادية مما يزيد من فرص السلام العالمى •

رابعا : تنويع أسواق الاستيراد والتصدير دون قصرها على دول معينة ومن فوائد هذا التنويع منع احتكار الدول الكبرى لأسواق البلاد النامية وكذلك التقليل من تعرض هذه البلاد للحصار الاقتصادى •

خامسا : تحسين شروط التجارة بين الدول النامية والدول الأكثر تقدما ، اذ تبين أن ما تفقده الدول النامية سنويا نتيجة لاتجاه شروط الاتجار في غير مصلحتها يزيد كثيرا على متوسط ما تحصل عليه من معونات خارجية •

سادسا : تبادل العلاقات الاقتصادية الخارجية بين دول العالم على أساس تبادل المنافع واحترام حقوق الشعوب لا على أساس الاستغلال واهدار هذه الحقوق •

سابعا : سد الثغرة بين مستوى العيش في الدول المتقدمة والدول النامية باعتبار ذلك مسئولية دولية كبرى تفيد منها الدول النامية والدول المتقدمة ، اذ أن النمو الاقتصادى فى مناطق دول العالم يوسع أسواق تصريف منتجاتها ويوجد المجالات الواسعة لاستثمار مدخراتها واحتياطياتها العاطلة •

وهكذا تخطو الجمهورية العربية المتحدة خطوة ثابتة نحو تدعيم كيانها الاقتصادى وتقويته وفى رأيى أن نظامنا الاقتصادى الحالى يمثل أقوى سلاح نستطيع أن نرد به على محاولات اسرائيل وأن نكسب بموجبه الجولة القادمة وهى آتية لا ريب فيها •

تم بعون الله

هيئة قناة السويس

حركة الناقلات : ــ

زاد عدد الناقلات العابرة خلال يولية ١٩٦٢ مقارنة بتلك العابرة فى يولية الماضى بمقدار ٣٩ ناقلة أى بنسبة ٥ر٢ ٪ حيث بلغ ما عبر منها خلال الشهر الحالى ٧٩٣ ناقلة مقابل ٧٥٤ ناقلة فى يولية ١٩٦١ .

وبتقسيم الناقلات عدديا حسب اتجاه العبور . يتضح أنه عبرت القناة من الشمال الى الجنوب ٤٠٣ ناقلات مقابل ٣٨٥ ناقلة بزيادة قدرها ١٨ ناقلة ، ويرجع هذا الى ارتفاع عدد الناقلات الفارغة بمقدار ٢٢ ناقلة « ٣٦٨ مقابل ٣٤٦ » بينما نقص عدد الناقلات المحملة بمقدار ٤ ناقلات « ٣٥ مقابل ٣٩ » .

وبالنسبة للناقلات المتجهة شمالا ، فقد زاد عددها بمقدار ٢١ ناقلة « ٣٩٠ ناقلة خلال يولية ١٩٦٢ مقابل ٣٦٩ ناقلة فى يولية ١٩٦١ » . وبينما زاد عدد الناقلات المحملة بمقدار ٣٢ ناقلة « ٣٨٣ مقابل ٣٥١ » . نقص عدد الناقلات الفارغة بمقدار ١١ ناقلة « ٧ مقابل ١٨ » .

وبلغ مجموع الحمولة الصافية للناقلات العابرة فى يولية ١٩٦٢ « ١٢١٠٦٠٠٠ طن » مقابل ١١١٠٨٠٠٠ طن فى يولية الماضى مسجلة زيادة قدرها ٩٩٨٠٠٠ طن أى بنسبة ٩٪ .

وتمثل الحمولة الصافية للناقلات نسبة قدرها ٧٤٪ من مجموع الحمولة الصافية للسفن العابرة خلال يولية من العام الحالى ، بينما كانت هذه النسبة ٧٢٪ فى يولية من العام الماضى .

وقد زاد متوسط الحمولة الصافية للناقلة من ١٤٧٣٢ طنا فى يولية ١٩٦١ الى ١٥٢٦٦ طنا فى يولية ١٩٦٢ . كما زاد متوسط كميات المواد البترولية المنقولة على كل ناقلة محملة من ٢٦٢٥١ طنا فى يولية الماضى الى ٢٦٦٢٣ طنا فى يولية الحالى .



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٢ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون : ٤٠١٥٣١ ٤١٠٦٢

٤٠٥١٨١ ٤٠٨١٤